الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان

دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة

دراسة ميدانية بالوكالة الرئيسية للبنك الجزائري – بشار 412

من إعداد الطالب:

- لويز أيوب

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور شويرفات عبد القادر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ مناقشا
الدكتور/..... / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

﴿ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليا و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ (النمل ١٩)

الحمد لله حمد الشاكرين و الصلاة و السلام على رسوله الكريم سيدنا محمد "ص "

و على آله و صحبه أجمعين

بداية احمد الله كثيرا و اشكر فضله الذي من علي بانجاز هذا العمل المتواضع و يسر لي طريقه من غير حول مني و لا قوة وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذي الأستاذ الدكتور: شويرفات عبد القادر، وذلك إقرارا وعرفانا مني بعظيم معاونته لي، وتكرمت بإشرافه على هذه الرسالة، فقد كان نعم العون؛ إذ لم يبخل علي بوقته الثمين، فله مني جزيل الشكر والتقدير ووافر الاحترام، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

وختاما فإن ما كان في رسالتي من صواب فهو توفيق من الله، له الحمد والمنة وما كان من خطأ ونقصان فمن نفسي ومن الشيطان، واستغفر الله من ذلك، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المعلمين.

الطالب لويز أيوب

إهداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض

أبي المحترم

إلى نبع المحبةّ والإيثار والكرم.

أمي الموقَّرة

إلى أقرب الناس إلى نفسي.

إخوتي

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصةّ جُهدي العلمي

إلى كل ذي عقل مدبر وساعي للخير

فهرس المحتويــات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I.
الإهداء	II.
فهرس المحتويات	III.
قائمة الأشكال	IV.
قائمة الجداول	V.
الملخص	VI.
المقدمة العامة	أ- ث
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها على القروض المتعثرة	
تمهيد	**05**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	**06**
المطلب الأول: أساسيات حول المخاطر الائتمانية.	**06**
الفرع1: مفهوم المخاطر الائتمانية.	**06**
الفرع2: أنواع المخاطر الائتمانية.	**08-06**
الفرع3: خطوات ادارة المخاطر الائتمانية	**08**
الفرع4: لجنة بازل ومبادئها في إدارة المخاطر الائتمانية.	**10-09**
الفرع5: مصادر المخاطر الائتمانية ووسائل التقليل منها	**11-10**
المطلب الثاني: ماهية القروض المتعثرة.	**12**
الفرع1: مفهوم القروض المتعثرة	**12**
الفرع2: : أسباب ومراحل القروض المتعثرة	**15-13**
الفرع3: آثار ومؤشرات القروض المتعثرة.	**21-16**
الفرع4: استراتجيات معالجة القروض المتعثرة ووسائل الحد منها	**22**
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	**27-23**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.	**29-27**

فهرس المحتويــات

خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة في الوكالة الرئيسية 412 بشار	
المبحث الاول: نظرة عامة حول المؤسسة.	33-32
المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة و الأدوات المستخدمة.	35-33
المبحث الثالث: تحليل و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة.	58-36
خلاصة الفصل	60-59
خاتمة عامــة وتوصيات الدراسة	64-61
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	ملخص لمراحل تعثر القروض	15
02	الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع	17
03	يوضح مؤشرات تعثر القروض	19
04	الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية 412	33
05	توزيع العينة حسب الجنس	37
06	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.	38
07	توزيع العينة حسب المهنة	39
08	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	40

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مقياس ليكرث الثلاثي	34
02	درجة الموافقة على مقياس ليكرث الثلاثي	35
03	يمثل معامل الفا كرونباخ.	35
04	توزيع العينة حسب الجنس	36
05	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.	37
06	توزيع العينة حسب المهنة	38
07	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	39
08	توزيع العينة	40
09	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	43-42
10	....	45-44
11	....	47-46
12	الفرضية الرئيسية	53
13	الفرضية الفرعية الاولى	54
14	الفرضية الفرعية الثانية	54
15	الفرضية الفرعية الثالثة	55
16	نتائج اختبار الفرضيات	56

ملخص الدراسة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة إدارة المخاطر الإئتمانية في تقييم مخاطر الإئتمان و الحد من القروض المتعثرة ، و مدى إمكانية تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري وكالة بشار، حيث إستعنا بالمنهج التحليلي عن طريق تحليل نتائج إستمارة إستبيان قمنا بتوزيعها على عينة من العاملين بمجمل الوكالات التابعة للولاية و البالغ عددهم 34 موظفا .

حيث توصلنا إلى ما يمكن حصره في أن هنالك تأثير مباشر وعلاقة طردية قوية بين المتغير المستقل إدارة المخاطرالإئتمانية والمتغير التابع القروض المتعثرة ،لذلك وجب تفعيل دور إدارة المخاطر بالبنك محل الدراسة بالعمل على استقلالية قراراتها الإئتمانية بما يضمن حيادية و موضوعية هذه القرارات و بالتالي الحد من حالات التعثر .

الكلمات المفتاحية:
المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، القروض المتعثرة

Abstract:

This study aimed to evaluate the role of credit risk management in assessing credit risks and mitigating non-performing loans, as well as the feasibility of implementing risk management principles at the National Algerian Bank agency in Béchar. An analytical approach was employed by analyzing questionnaire responses from a sample of 34 employees across all agency branches within the province. The findings indicated a direct impact and strong negative correlation between the independent variable of credit risk management and the dependent variable of non-performing loans. Therefore, it is crucial for the bank's management to enhance the autonomy of its credit decisions to ensure the impartiality and objectivity of these decisions, thereby reducing instances of loan default.

Keywords: Credit risk, credit risk management, non-performing loans

Résumé :

Cette étude visait à évaluer le rôle de la gestion des risques de crédit dans l'évaluation des risques de crédit et la réduction des prêts non performants, ainsi que la faisabilité de l'application des principes de gestion des risques à l'agence de la Banque Nationale Algérienne à Béchar. Une approche analytique a été utilisée en analysant les réponses à un questionnaire auprès d'un échantillon de 34 employés de toutes les agences de la province. Les résultats ont montré un impact direct et une forte corrélation négative entre la variable indépendante de la gestion des risques de crédit et la variable dépendante des prêts non performants. Par conséquent, il est essentiel que la gestion de la banque renforce

l'autonomie de ses décisions de crédit afin d'assurer l'impartialité et l'objectivité de ces décisions, réduisant ainsi les cas de défaut de paiement.

Mots-clés: Risque de crédit, gestion des risques de crédit, prêts non performants.

المقدمـــة

مقدمة:

تعتبر المخاطرة توأما للعمل المصرفي خصوصا عند إرتفاع حدة المنافسة و التطور التكنولوجي و زيادة المعاملات المصرفية ، و من أهم المخاطر التي تؤثر على أداء البنك و نشاطه هي المخاطر الإئتمانية الناتجة عن المعاملات البنكية و العملاء المستدينين ، و تتعدد عوامل نشأتها إما لعوامل خاصة بالبنك أو عوامل خاصة بالمقترض أو عوامل خارجية و تعد عمليات التوسع في القروض المصرفية سببا في خلق أزمات عديدة منها أزمة القروض المتعثرة ، لذا كان لزاما على البنوك و المؤسسات المالية إدراج إدارة المخاطر الإئتمانية في هياكلها التنظيمية لتعمل على التعرف ، تحديد و قياس المخاطر و ضبطها و كذا تعمل على البحث عن السبل و الوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل من مخاطر القروض المتعثرة ،مع مراعات و الإستفادة من التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية و التي تهدف إلى خلق الإستقرار المالي و المصرفي و تحسين الأساليب الفنية للرقابة على البنوك خلال الإلتزام بالمعايير و التعليمات التي وضعتها .

ونظراً لتزايد الأزمات المصرفية، والذي يعد أحد أبرز أسبابها الضعف الواضح في إدارة و ضبط المخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر أخرى، على هذه الخلفية، جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بالإضافة لاتفاق بازل حول كفاية رأس المال ، والتي في معظمها تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، وأسس ومحاور الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة، وقد ركزت اللجنة على مخاطر الائتمان، والذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف لذلك فإن نجاحها في الاحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساسا على مدى نجاحها في تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية.

تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي حول العالم لما لها من تأثير كبير على البنوك والاقتصاد ككل، كما يعاني القطاع المصرفي الجزائري أيضا من الديون المتعثرة. وتختلف عن غيرها من دول العالم، المتمثلة في الظروف السياسية الراهنة والتحول الاقتصادي وخطط الإصلاح الهيكلي، وكلها عوامل زادت من ظاهرة تعثر القروض في البنوك الجزائرية. القروض في المصارف الجزائرية وتأكيدا لما سبق و استنادا إلى الدراسة التطبيقية في البنك تبين أن من أهم أسباب التعثر سياسة الدولة في منح القروض، وعدم أهلية المقترض، وفشل المشروع الممول.

1- إشكالية الدراسة:

لقد تعرضت البنوك الجزائرية كغيرها من الدول إلى ما يسمى بظاهرة القروض المتعثرة والتي لازلت تعاني منها إلى حد الآن، أمام هذه الاعتبارات لا يمكن للبنوك أن تقدم على منح القروض دون أخذ الاحتياطات اللازمة وبما أن وظيفة البنك الأساسية هي إدارة المخاطر الائتمانية فإن أكبر ضمان لها لتجنب الوقوع في حالات التعثر هو دراسة القرار الائتماني بدقة. وعلى ضوء ما سبق تتبلور معالم إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسي:

ما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة في البنك؟

التساؤلات الفرعية:

في ضوء الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكن إدراج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك؟
- ما المقصود بالقروض المتعثرة وما هي أهم أسبابها؟
- هل تولي البنوك الجزائرية اهتماما بإدارة المخاطر الائتمانية؟

2- فرضيات الدراسة:

- تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة في البنك محل الدراسة.
- تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في بعد عناصر تعثر القروض المصرفية في البنك .
- تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في بعد الإجراءات البنكية في البنك.
- تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي وخبرة المهنية) في البنك.

3- أهداف الدراسة:

- إبراز دور إدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدة القروض المتعثرة في البنوك وتحصيلها.
- التأكيد على لجنة بازل في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة المخاطر الائتمانية.
- معرفة أسباب تعثر القروض وتصنيفاتها وكذا الآثار المترتبة عنها.
- التعرف على واقع القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية وكيفية التعامل معها.
- تقييم فعالية الإجراءات المتبعة من قبل البنوك للحد من تفاقم القروض المتعثرة.

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع القروض المتعثرة في الوقت الراهن، وما تشكله إدارة المخاطر الائتمانية كأداة فعالة وهامة للتخفيض من الخسائر التي تواجه البنك بسبب هذه المشكلة، فلا بد من فتح المجال لفهم ظاهرة تفاقم القروض المتعثرة في الجزائر وطرق العلاج والوقاية للحد منها.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ تعتبر الدراسات حول المخاطر الائتمانية والمعايير للجنة بازل الجديدة مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية.
- ✓ تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل.

6- مجال و حدود البحث :

الحدود المكانية : دراسة ميدانية بالوكالة الرئيسية للبنك الوطني الجزائري – بشار-

الحدود الزمانية : إعتمدنا في هذا البحث على دراسة ميدانية و إستبيانية حول آراء الموظفين في البنك حول الموضوع و قد إستغرقت الدراسة حوالي 9 أيام من 24 ماي إلى 04 جوان .

7- منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

تناولنا في بحثنا المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة النظرية أما المنهج التحليلي الإستبياني فيخص الجانب التطبيقي من الدراسة .

8- صعوبات الدراسة:

- صعوبة إجراء التربص في المؤسسة باعتبارها قطاع حساس.
- صعوبة الوصول إلي المعلومات الدقيقة الخاصة بالبنك.

9- متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** إدارة المخاطر الائتمانية.
- **المتغير التابع:** القروض المتعثرة.

10- تقسيمات الدراسة:

بهدف المعالجة الجيدة للموضوع ومحاولة تقديم إجابات كافية للأسئلة المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة عامة + فصلين، فصل في الجانب النظري وفصل في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها على القروض المتعثرة وتم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول:** الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة
- **المبحث الثاني:** الدراســــــات السابقة

الفصل الثاني: واقع إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة بالبنك الوطني الجزائري- الوكالة الرئيسية بشار412 نموذجا وتم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: لمحة عامة عن المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – بشار-

المبحث الثاني: تطبيق الدراســــــــة

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

الفصل الأول

تمهيد:

تعد عملية الائتمان حجر الزاوية ليس فقط على مستوى البنوك التجارية بل على مستوى المؤسسات الوسيطة الأخرى و على مستوى الاقتصاد ككل، فعلى مستوى البنوك يعد الائتمان الاستثمار الأكبر حيث تستطيع البنوك تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح من خلاله، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد وعلى مستوى الاقتصاد يعمل على توفير الأموال التي تدير عجلته و يؤمن العمالة، ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني ومع تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض وتزايد المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الإلكترونية أدى إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من البنوك وتنوعها وزيادة تعقيد العمليات البنكية ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الاهتمام بالمخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة و كيفية إدارتها.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول:** الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة
- **المبحث الثاني:** الدراســـات السابقة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهمها نظرا لعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية ولأسباب أخرى تؤدي بدورها إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك.

المطلب الأول: أساسيات حول المخاطر الائتمانية

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف المخاطر الائتمانية البنكية وكذلك أنواعها.

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية:

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة البنكية ومتعددة، مما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة عن هذه المخاطر البنكية، وقد اتبع كل منهم تقسيم معين لها، وسنعرض أهم هذه التعريفات تبعا لوجهات النظر المختلفة.

- المخاطر الائتمانية هي أن يختلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويتولد عن العجز خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل (حسن، 2010، صفحة 22).
- المخاطر الائتمانية هي خسارة مختلفة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني (صالح و فريدة، 2007، صفحة 3).
- المخاطر الائتمانية تنتمي لمخاطر الأعمال المرفقة للنشاط الأساسي لعمل البنوك، والتي تعني بمفهومها العام احتمالية عدم استرداد قيمة القروض أي عدم تسديد أقساط القروض أو فوائدها بشكل كلي أو جزئي في الوقت المحدد لذلك، مما ينتج عنه خسارة مالية (شبيب، 2012، صفحة 197).
- ويعتبر كذلك هذا النوع من مخاطر الائتمان بأنه "خطر ضياع رأس المال" وقد يؤدي خطر الائتمان إلى خطر الامتثال للشريعة (أسماء، صفحة 62).

ثانيا : أنواع المخاطر الائتمانية:

هناك عدة تقسيمات للمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك تختلف حسب معايير تصنيف هذه المخاطر يمكن حصرها وفقا لمصادرها على النحو التالي:

1-المخاطر المتعلقة بالمقترض:

تتعدد المخاطر الخاصة بالمقترض وتتداخل فيما بينها وذلك على النحو التالي:

أ- **أهلية المقترض وصلاحيته للاقتراض:** من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن التعاقد على الائتمان له الحق في تمثيل المؤسسة المانحة للائتمان وأنه يملك سلطة الائتمان والتعاقد على الائتمان المطلوب بكافة شروطه وضماناته وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المانحة للائتمان وحقوق وسلطات المدرين في الائتمان وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الائتمان يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأموال، ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل للمؤسسة الحاصلة على الائتمان في التعاقد وذلك بالإطلاع على التفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها (المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك- الأساسيات والمستحدثات، 2007، صفحة 157).

ب- **السمعة الائتمانية للمقترض:** وتظهر السمعة الائتمانية للاقت ارض من المعلومات التي يجب تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها، وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو انه لا يوفي إلا بالضغط عليه، فضلا عن أهمية الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل وأمانته، وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه في السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي.

ج- **السلوك الاجتماعي للمقترض:** ويقصد بع طريقة معيشية وعلاقته بالغير أو أسلوبه في الانفاق فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

د- **المركز المالي للمقترض:** ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية للميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها وتطور نشاطها، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

هـ- **القدرة الإنتاجية للمقترض:** ويتم الوقوف عليها من بحث تكفئ استخدامها المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة والأسلوب المتبع في الإنتاج والتنظيم الداخلي للمؤسسة، وخبرة العاملين فيها ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له وانتظام عملائها في السداد (المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، 2007، صفحة 158).

2- المخاطر المتصلة بالظروف العامة:

أ- **مخاطر مرتبطة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك بمتابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عميها في اتفاقية منح الائتمان، ومن هذه الأخطاء

هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية، وسحب العميل ليذه الودائع.

ب- خطر السياسة الائتمانية: ينتج عن خطأ جزئي أو كمي في رسم السياسية الإقراضية أوتنفيذها، حيث لا تتوافق مع الظروف السائدة، ومن بين أنواع الخطأ في السياسة الإقراضية نجد التوسع في الإقراض عموما أو أحد قطاعات النشاط الاقتصادي.

ج- المخاطر الناجمة عن فعل الغير: قد يتعرض المقترض ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزامه والتي ليس من السهل حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مدنين العميل من نتيجتها قيام البنوك المتعاطفة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه (شنة، 2010، صفحة 35).

ثالثا: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويتم ذلك بالتقيد بالمبادئ التالية:

- يتعين أن يتولى البنك اهتماما كبير بمخاطر الائتمان وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر.
- يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال ويتعين مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها سياسة البنك الائتمانية.
- محاولة منع حدوث خسائر في المخاطر الائتمانية، ويتعين أن تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك.
- تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان يجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعمقة بإدارة الائتمان وحجم مخاطر البنك.
- التأكد من إجراءات الموافقة الائتمانية والدفعات والمستندات الائتمانية ومراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.
- التأكد من توفر المصادر العينية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف.
- يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة عمى أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال (الخطيب، 2005، صفحة 18).

رابعا: لجنة بازل ومبادئها في إدارة المخاطر الائتمانية

لقد شيد العالم في اواخر القرن العشرين الكثير من التطورات التي انعكست على النظام المصرفي، ما أدى إلى إنشاء لجنة بازل الدولية، والتي جاءت بثلاث اتفاقيات عرفت بمعايير لجنة بازل لرقابة مصرفية المخاطر الائتمانية.

1- لمحة عن لجنة بازل:

إن تغير طبيعة وفلسفة العمل البنكي وطبيعة الأنشطة والخدمات البنكية زادت من المخاطر المحيطة بالصناعة البنكية العالمية، مما دفع المنظمين إلى التفكير بآليات وضوابط جديدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية فيما يتعلق بالسلامة المالية للأنظمة النقدية، ولهذا ظهرت لجنة بازل للرقابة البنكية كتنظيم غير رسمي تم الإتفاق عليه بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية، في إطار(بنك التسويات الدولية) بهدف تنسيق شروط العمل البنكي بين هذه الدول، ولتحقيق هذه الغاية قرر محافظو البنوك المركزية لهذه الدول في عام 1974 إنشاء لجنة بازل لرقابة البنوك، وهكذا ظهرت هذه اللجنة الاستشارية الفنية إلى حيز الوجود من دون أن تكون وليدة إتفاق أو معاهدة دولية، وقد أخذت اسمها من مدينة (بازل) السويسرية مقر أعمالها(سمير الخطيب، مرجع سابق، ص128).

2- مبادئ لجنة بازل:

المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى كل بنك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية أرس المال لديه بصفة عامة وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، مع وضع إستراتيجية للحفاظ على مستوى أرس المال لديه.

المبدأ الثاني: يجب أن تقيم السلطة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم أرس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية فيما يتعلق ب رأس المال، وفي حالة التوصل إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة من جانب البنك في هذا الصدد يتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

المبدأ الثالث: يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية أرس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

المبدأ الرابع: يجب على السلطة الرقابية أن تحاول التدخل في م ارحل مبكرة لمنع انخفاض أرس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وذلك بهدف دعم سمات المخاطر لدى البنوك، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال أو لم يتم استعادته إلى المستويات المطلوبة.

هذه المبادئ الأربعة تتطلب من البنوك أن تقوم بتقييم وضعية كفاية رأس المال بحيث تتناسب مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، أما بالنسبة للمراقبين السلطات الرقابية(Supervisors) فيتطلب منهم مراجعة العمليات الخاصة بتحديد كفاية رأس المال واتساقها مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك، واتخاذ القرارات أو الأمور المناسبة بالنسبة لتقييمات البنوك، إذ تعتبر هذه المبادئ ضرورية جدا لضمان فعالية الإدارة بالنسبة لتنظيمات البنك والرقابة المصرفية الفعالة، وان الحكم على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكذلك كفاية رأس المال بصورة دقيقة لابد أن يتضمن متطلبات أكثر من مجرد تقييم البنك لمتطلبات معدل كفاية رأس المال (حفيان، 2012، صفحة 57).

خامسا: مصادر المخاطر الائتمانية ووسائل التقليل منها

1- مصادر المخاطر الائتمانية:

فالمخاطر الائتمانية ترجع إلى مصدرين هما:

أ- **المخاطر النظامية**: ويطلق عليها المخاطر المالية وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق لما سيستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة حدة التضخم والتوجه نحو الحوكمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها.

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها (الزبيدي، 2004، صفحة 167).

ب- **المخاطر غير النظامية** :وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك (خضراوي، 2009، صفحة 04).

2- وسائل التقليل من المخاطر الائتمانية:

وأخذا في الاعتبار تنوع وتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقتراض، فإن البنوك تبذل جهودها بهدف تحديد هذه الأخطار بالنسبة لكل قرض، ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان، وذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك وذلك عن طريق:

أ- **دعم أنظمة العمل** :لاشك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء والغرض من تمويل مصادر سداده والضمانات المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر

ومحاولة السيطرة عليها، ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء، واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك.

وغني عن البيان أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرض، وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية.

ب- الحد من التوسع الائتماني: يؤدي التوسع إلى تحقيق المزيد من الأرباح، ويحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية، مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل على نحو تلاقي المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض.

ج- اقتسام المخاطر مع الغير: وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض تحملها بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته(عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص163).

د- الحصول على الضمانات: قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات، لتدعيم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها، إلى أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها، ومن ثم يشترط البنك أن يقدم للعميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض، وتأخذ هذه الضمانات صورا مختلفة منها الضمانات العينية كطلب رهن عقاري أو رهن أوراق مالية...إلخ، ومنها الكفالات الشخصية مثل كفالة أحد الشركاء أو المديرين...إلخ.

هـ- التأمين على الضمانات: تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عنها هلاكها أو فقدها جزئيا أو كليا، ومن أمثلتها أخطار الحريق والسرقة وخيانة الأمانة والضياع والتلف...إلخ، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترضين بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين(عبد الحميد عبد المطلب،ص165).

المطلب الثاني: ماهية القروض المتعثرة

تعتبر القروض المتعثرة مصدر من مصادر التمويل التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات المالية والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، حيث يلجأ إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة، ويترتب عن هذا مخاطر عديدة ومن بينها التعثر المصرفي.

أولا: مفهوم القروض المتعثرة

توجد العديد من المفاهيم التي لها نفس مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وأهمها الديون المتعثرة، الديون المجمدة الديون المعلقة، والديون المشكوك في تحصيلها، إلا أن مفهوم القروض المصرفية والقروض الغير العامة يبقى أكثر شيوعا.

و ظهرت عدة تعريفات للقروض المصرفية المتعثرة إلا أنها اختلفت من مرجع إلى أخر، حيث عرفت كما يلي:

- تعرف القروض المتعثرة على أنها: «عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ إستحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منتظم) كون أن درجة المخاطر أعلى من التقليل الأقصى لدرجة المخاطر الإعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني (عثمان، 2013، صفحة 397).
- هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد (مداني، 2017، صفحة 15).
- وتعرف كذلك على أنها «الفشل المالي والتعثر المالي حالة عدم التوازن التي يتعرض ليا العميل (الفرد أو شركة الأعمال) بسبب مجموعة عوامل داخلية وخارجية تضعف من قدرته على تسديد ما عليه من إلتزامات مستحقة من قبل البنك وكذلك فوائد هـ ذه المستحقات بتواريخ الإستحقاق المتفق عليها مع إدارة الائتمان في البنك التجاري.
- ويمكن تعريفها بأنها: «احتمالات قدرة العميل الوفاء بإلتزاماته حق البنك، ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل وفق قدرة البنك بإستعادة الفائدة أو أصل المقرض أو كليهما(حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ص241).
- وبناءا على التعريفات السابقة يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها: تلك القروض التي تتضمن في طياتها خسارة جزئية أو كمية لمؤسسات الإقراض، وتشمل تكلفة القروض المتعثرة قيمة تلك القروض مضافا إليها تكلفة

تحصيلها وادارتها، أو تكاليف الفرصة البديلة، وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة الائتمانية المتعثرة، وذلك لعجز المقترض عن سدادها في تواريخ الإستحقاق بسبب ظروف، أو مشاكل.

ثانيا: أسباب ومراحل القروض المتعثرة

1- أسباب القروض المتعثرة

أ- أسباب متعلقة بالبنك:

يتحمل البنك مسؤولية منح القروض ومتابعتها كذلك الإجراءات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، والقدرة على الوقاية من المخاطر إلى جانب توفير نظام محكم للضمانات وحسابات دقيقة للمخاطر، ودراية تامة بأحوال السوق والمتعاملين فيه، يمكن أن يؤدي إلى تقصير في هذه الإجراءات إلى تعثر القروض لأحد الأسباب التالية:

- أخطاء في التحليل الائتماني، أخطاء في تقدير الضمانات، اتخاذ القرار الائتماني بأقل الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية، وعدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- عدم وجود سياسة اقتراضية محكمة لدى البنك.
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.
- منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة، أو تمويل شبه كامل للمشروع.
- عدم كفاية وكفاءة الموظفين النشاط الائتماني، أو سوء ظروف عمل وإدارة البنك وخبرتهم وتدريبهم.
- تغلب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة.
- اتخاذ قرار المنح بناءا على ضغوطات تمارسها أطراف أخرى (لطفي، 2017، صفحة 07).

ب- أسباب متعلقة بالمقترض:

نظرا لان المقترض سواء كان فرد أو مؤسسة هو أحد طرفي العلاقة الائتمانية فانه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط التالية:

- عدم تقدير البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك.
- استخدام التسهيلات الائتمانية لغير الغرض الممنوحة من أجله.
- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية للمقترض.
- عدم حفاظ المقترض على ضمانات البنك لديه بإهمالها وعدم صيانتها أو بيعها.
- استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.

- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول.
- حداثة خبرة المقترض في النشاط الذي يقوم بتمويله خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة(فاطمة بن تنة، مرجع سابق، ص61).

2- مراحل القروض المتعثرة

تمر ظاهرة القروض المتعثرة بمراحل عديدة تتمثل فيما يلي:

أ- مرحلة حدوث العرض:

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض ويمثل ذلك لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا استهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

ب- مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

هي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار لتنبيه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والرافعة إليها، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة البنك وقابلية هذا الإنذار من جانب المشروع بالاستهزاء والتحريض والتقليل من شأنه مما يدفع المنذرون إلى عدم الاستمرار في إنذارهم بل التقاضي عن الوضع الحالي وما يمثله من مخاطر مستقبلية قد تحدث أثار مدمرة على المشروع.

ت- مرحلة استمرار التعثر والتهويل من خطورته:

وفي هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطانة السوء على متخذي القرار ونجاحهم في عزل وتجنب العناصر المخلصة ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو، مكتملة الأركان والجوانب، ورغم وضوح المشاكل إلا أن القائمين على إدارة البنك والمشروع لا يعطيانها الأهمية الواجبة ولا يقوموا بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات وإجراءات علاجية مناسبة، بل الاستمرار في ذات السياسة الاتفاقية غير السليمة التي كان المشروع يسير عليها من قبل، وفي الوقت ذاته يتوسع المشروع في الإنفاق غير المخطط وغير المدروس، ويتسع نطاق الخسائر تدريجيا وتنخفض معه قدرة المشروع على مواجهتها، بل يتم تقبلها كنتاج طبيعي لتشغيل، مع إلقاء كافة التعبئة ورد جميع الأسباب إلى الظروف المحيطة هو جزء من مهام إدارة المشروع (منال و سهيلة، 2017، صفحة 16).

ج- مرحلة التعايش مع التعثر:

وهذي المرحلة هي أخطر الم ا رحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتتعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

د- مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

هـ- مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد(منال و سهيلة ، مرجع سبق ذكره، ص16).

الشكل رقم(01): ملخص لمراحل تعثر القروض

المصدر: من إعداد الطالب

ثالثا: آثار ومؤشرات القروض المتعثرة

1- آثار القروض المتعثرة:

يؤدي تعثر القروض الممنوحة إلى ظهور آثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الاقتصاد ككل وعلى المستويين الجزئي والكمي.

أ- **آثار التعثر الجزئية:** تختلف هذه الآثار من طرف لآخر من أطراف العلاقة الائتمانية، فيما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية:

- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن.
- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في براثن أزمة السيولة.
- من هنا تواجه المشروعات صعوبات في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل.

نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية، وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر الحقيقية، ويصاحب ذلك الإستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي (عيساوي و زعبال، 2023، صفحة 47).

الشكل(02): الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع

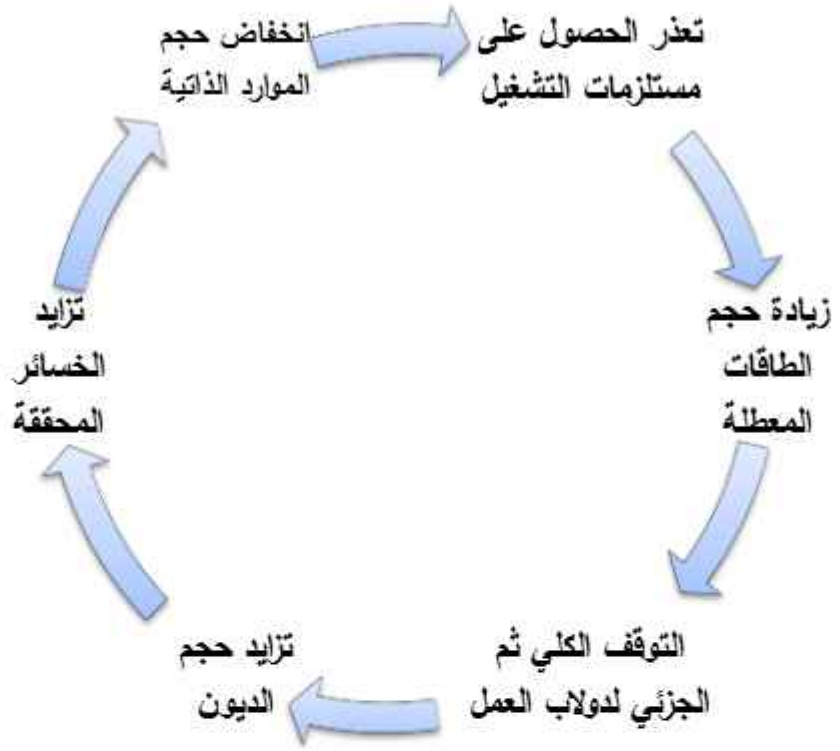

المصدر: (نجعوم، 2013، صفحة 59)

ب-**آثار التعثر الكمية:** إن مشكلة تعثر المشروعات كانت ولا تزال لها آثار على المستوى الاقتصادي التجميعي ذلك لأن كل أو على الأقل معظم المتغيرات الاقتصادية الكمية تأثرت بهذه المشكلة وعلى سبيل المثال:

- **الإنتاج الكمي** :لا شك أن التوقف الجزئي أو الكمي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حملة الإنتاج، يؤدي إلى التقليل من الزيادة في العرض الكمي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبديد جانب من الثروة القومية.

- **العمالة** : يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية مما يهدد السلام الاجتماعي، سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوي القومي، إذا ما تعدت مشكلة البطالة حدودا معينة.
- **التضخم** : تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقة لوحدة النقد الوطنية، فما تم تقديمه ائتمان لهذه المشروعات لم يساهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي إلا في مرحلة استخدام هذا الائتمان الأولى، ومع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية يهبط العرض الكمي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الطلب الكمي لاسيما على منتجات هذه المشروعات والمنتجات المماثلة لها لا بد وأن تدفع الأسعار إلى الأعلى.
- **الاستثمار والادخار**: لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات متعثرة في إقتصاد ما، تلك الآثار على القدرات الادخارية والاستثمارية، ناهيك عن تأثيرها غير المواتي على بيئة ومناخ الاستثمار ومن ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- **متغيرات الموازنة العامة**: لا شك أن اختفاء المشروعات المتعثرة من حملة الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة السيادية مثل: مستحقاتها من الضرائب الحالية، والحصيلة المتوقعة مستقبلا من استمرار تلك المشروعات سواء من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، ناهيك عن التأمينات الخاصة بهذا المشروع.
- **العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي**: لمتعثر الإنتاجي آثاره على كل من جانبي الميزان التجاري ففيما يتصل بالصادرات يعنى التقليل من الزيادة في الإنتاج والتقليل من حجم الصادرات، أما الواردات فتتجه إلى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الإنتاج المحلي من تلك السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقفة كميا أو جزئيا(عيساوي وزعبال، مرجع سبق ذكره، ص49).

2- مؤشرات القروض المتعثرة:

الشكل(03): يوضح مؤشرات تعثر القروض

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المذكورة أدناه

أولا : مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك:

ربما يكون من الواضح أن المقترض يفي بشروط كافة التزاماته الائتمانية تجاه البنك ،ورغم ذلك قد تكون هناك بوادر على تدهور وضعيته المالية وحساباته المصرفية ،فهناك مؤشرات متعلقة بعاملات المقترض مع البنك من خالها يمكن الكشف مبكرا تعثر القروض الممنوحة للعميل و يمكن تقسيمها إلى التالي:

1- المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:

- إصدار صكوك على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، وبطبيعة الحال فان ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسري العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة

- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.
- إرجاع الصكوك المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الصكوك.
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

2- المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض :

- تقدم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- طلب العميل من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك، أو تكرار تقدمي طلبات لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان
- طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية العائد للبنك، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها يف مشاريعه بشكل سليم.
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وانه لم يستفيد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

3- المؤشرات المتعلقة بالضمانات:

- تقدمي كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدنيين.
- نتراجع القيمة السوقية للضمانات.
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح.
- تأخر ورود المستحقات و المستخلصات.
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكافلات. (عادل، 2012، صفحة 78)

ثانيا: مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقترض:

يمكن للمحلل الائتماني للقوائم المالية للمقترض أن يكشف بعض أعراض ودلائل تعثر القروض، وهذا ما يستدعي منه أن يتحصل على تلك القوائم بانتظام ويقوم بمراجعتها مراجعة شاملة وان يفهم محتواها فهما صحيحا ليتمكن من إعطاء تفسيرات لأرقامها، ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن يستدل بها مسئول الائتمان من خلال القوائم المالية للمقترض نذكر مايلي:

1- المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها :

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.
- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين.
- تقلبات حادة في السيولة.
- التغيري المفاجئ في الموجودات (الأصول الثابتة).
- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين).
- عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة.
- ارتفاع مديونية الشركة.
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول .

2- مؤشرات تعثر القروض من خلال جدول حسابات النتائج:

- يصور جدول حسابات النتائج ايرادات ونفقات المقترض ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر الايرادات والنفقات ،ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من خلال جدول حسابات النتائج هي كالتالي:
- انخفاض حجم المبيعات.
- ارتفاع نسب التكاليف.
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.
- ازدياد المبيعات مع انخفاض الأرباح (مسعودي، 2018، صفحة 15).

رابعا: استراتجيات معالجة القروض المتعثرة ووسائل الحد منها

أولا: استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة

أ.إستراتيجيات تتعلق بالقروض:

إن أفضل إستراتيجية للتعامل مع القروض المتعثرة، هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، وبحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، و الاعتماد على ضمانات كافية. إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها إستراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لابد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم. (بن نونة، 2016، صفحة 18)

ب.إستراتيجيات تتعلق بالمقترضين ومنها: (بن نونة، صفحة 18)

1- إستراتيجية محافظة: تبدأ بإجراء مخلصة تجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل.

2- إستراتيجية متشددة: وهي الإستراتيجية التي تقوم بها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار وإفلاس العميل خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات أو أنه لم يكن صادقا في معلومات أخرى، ومن خلال ذلك إدارة الائتمان تقوم باتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها.

ثانيا: وسائل الحد من مخاطر القروض المتعثرة

يعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة، والتي تمر بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدة وسائل من أهمها:

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي.
- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.
- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها. (كريمة، 2020، صفحة 58)

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سنقوم في هذا المبحث بعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع و ذلك من حيث النتائج وأوجه الاختلاف و التشابه.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (بورديمة سعيدة، مريم عديلة،2022):

مقال بعنوان دور القروض المتعثرة في تحديد القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة و التمويل للفترة 1993-2018 ، بمجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية العدد01، دراسة إحصائية قياسية تمحورت إشكاليتها في كيف تؤثر القروض المتعثرة على القدرة الإئتمانية لبنك الإسكان و التجارة الأردني خلال الفترة 1993-2018 تهدف الدراسة إلى تحديد علاقة القروض المتعثرة بالقروض الممنوحة ، و مدى تأثيرها على القدرة الإئتمانية للبنوك في ظل بيئة مالية و اقتصادية متغيرة سمتها الأساسية المخاطرة و ذلك بإستخدام تقنيات متجهات الإنحدار الذاتي لتقدير تأثير القروض المتعثرة على إجمالي القروض الممنوحة في البنك المدروس للفترة (1993-2018).

ومن بين نتائج الدراسة أن معالجة القروض تتم على مستويات مختلفة : العميل ، البنك ،والبنك المركزي و الذي يسعى لإيجاد حلول ووضع سياسات للتحكم في الإئتمان و قد توصلت الدراسة أيضا لوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة و إجمالي القروض الممنوحة ، كما بين تحليل التباين أن الأهمية النسبية للقروض المتعثرة في تفسير تقلبات إجمالي القروض الممنوحة البنك لا تتعدى (26 بالمئة) في المدى المتوسط و الطويل بفضل الرقابة المستمرة المطبقة على القروض الممنوحة.

2- دراسة (محمد شحادة،عصام الطويل ،إسكندر نشوان،2018):

مقال بعنوان أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين ، مجلة العلوم المحاسبية و الإدارية العدد 09،حصر الباحثون التساؤل الرئيسي للدراسة في ما أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟ حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين, ولتحقيق ذلك تم تجميع البيانات المالية للبنوك المدرجة من السنة المالية 2011 – 2017 من

خلال القوائم المالية المدرجة للبنوك على موقع بورصة فلسطين والبالغ عددها (7) بنوك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة لتنتهي الدراسة إلى النتائج : وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة،،ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول, وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أظهرت أيضاً وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين, وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة, ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين. حيث يوصي الباحثون بالحث من طرف الجهات الرسمية و الغير رسمية لتعزيز تطبيق الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية و إلزام البنوك بالإفصاح الكافي و الملائم عن هذه المخاطر بما يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك .

3- دراسة (مزوغ عادل، ثامري عثمان،2021):

بعنوان إدارة المخاطر الإئتمانية كآلية للحد من التعثر البنكي ،دراسة إستطلاعية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مقال بمجلة الإقتصاد الجديد العدد 03، تمثلت الإشكالية في ماهية الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر البنكية في الحد من القروض المتعثرة ، هدفت الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على إحدى أهم المشكلات والمخاطر التي تهدد البنوك و المتمثلة في المخاطر الإئتمانية،هذه الأخيرة أصبحت تشكل معضلة و سببا في العجز والعسر المالي والتي تصل في أحيان كثيرة إلى إفلاس البنوك ومعرفة الواقع العملي للبنوك الجزائرية في إدارة هته المخاطر من أجل تجنب تعثر ديونها ،ولأجل الحد من هته المخاطر وجب على البنوك التجارية تطبيق مجموعة من الأساليب الحديثة لإدارتها و التحوط منها ،حيث قسم الباحثان موضوعهما إلى دراسة نظرية و دراسة تطبيقية بإستعمال الإستبيان الذي وزع على 5 فروع للبنوك العمومية بولاية الجلفة.

حيث توصلا إلى مجمل النتائج التالية : يكتنف نشاط البنوك الكثير من المخاطر و التي على رأسها المخاطر الإئتمانية التي تشكل 70 بالمئة من المخاطر المتعرض لها،ضعف الإجراءات القبلية لمتابعة الإئتمان وبالتالي عدم التنبؤ بمستقبله فهو نتيجة حتمية لتعثر القرض، أكثر الديون المتعثرة كانت على مستوى البنوك العمومية كونها في حالة الإفلاس تمول من طرف الخزينة العمومية و بالتالي عدم الجدية في الرقابة كما أن أكثر أسباب التعثر تعود

للعميل من خلال ضعف المشاريع الممولة أو عدم التسديد.ومن بين توصيات الباحثين ضرورة تقوية أنشطة الرقابة المصرفية ووضع أجهزة خاصة تراقب عمل البنوك و تسهر على إحترامها للقوانين و القواعد الإحترازية المصرفية،خلق مصالح على مستوى المديريات الجهوية توكل لها متابعة و مراقبة المشاريع الممولة دوريا بالتعاون مع الوكالات المحلية و بالتالي يكون هنالك تأثير إيجابي على سير المشاريع.

4- دراسة (منتصر أحمد حجازي ، ندى ماجد سعيد ، سهى جمعة أبو منديل،2021):

أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الاسلامية في قطاع غزة مقال بمجلة النمو الإقتصادي و المقاولاتية العدد 04 ،كانت الإشكالية كما يلي ما أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة ؟ ،هدفت الدراسة إلى توضيح أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية، ولتحقيق الأهداف إستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في البنوك الإسلامية بمحافظات غزة والبالغ عددهم 224 موظفا، وتكونت عينة الدراسة من 40 موظفاً وموظفة، حيث طبقت عليهم استبانة تكونت من 35 فقرة، واستخدمت الدراسة برنامج رزمة التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية من أجل تحليل البيانات، وتم الإستعانة بعدة اختبارات أهمها اختبارات للعينة الواحدة، واختبار الفروق بين مجموعتين، واختبار تحليل التباين الأحادي، وتحليل الإنحدار البسيط.

فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج جاء أهمها أن مستوى إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية جاءت مرتفعة، حيث بلغ الوزن النسبي لإدارة المخاطر(71.92%)، وجاء مجال إدارة مخاطر السوق بالمرتبة الأولى بنسبة (72.50%) يليه مجال إدارة مخاطر الأئتمان بنسبة (72.12%)، وأخيراً إدارة مخاطر التشغيل بنسبة (71.14%) ، كما تبين أن ربحية البنوك في قطاع غزة جاء مرتفعا (70.48%) . وأظهرت نتائج اختبار الفرضيات أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وربحية البنوك الإسلامية، كما تبين وجود علاقة بين بين إدارة مخاطر الإئتمان وربحية البنوك الإسلامية، وعلاقة بين إدارة مخاطر السوق وربحية البنوك الإسلامية ، كما ظهرت علاقة بين إدارة مخاطر التشغيل وربحية البنوك الإسلامية . وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات جاء بها الباحثون أهمها متابعة العملاء المستفيدين من الإئتمان من أن التمويلات تذهب لأغراض الإئتمان، وتقديم النصائح والإرشادات للعملاء بهدف توعيتهم وترشيدهم في استخدام التمويلات اللازمة بصورة دورية، وأن تفصح التقارير المالية عن نسب الربحية بشفافية وموضوعية، والإفصاح عن مصادر الإيرادات بطرق دقيقة وقابلة للفهم و المقارنة.

5- دراسة (الدكاترة :عيساوي نصر الدين، قاسي يسمينة،2022):

بعنوان آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها –دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة– ،مقال بمجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية العدد 01 ، كانت الإشكالية على النحو : هل للبنوك آليات و طرق لتسيير مخاطر القروض تساعد على تقليلها و الوقاية منها ؟تهدف الدراسة إلى توضيح الإجراءات التي تتخدها البنوك في منح القروض الإستثمارية و طرق تسييرها و الوقاية منها كما تم دراسة حالة قرض إستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري و التعرف على مخاطر الإقراض التي تتعرض لها الوكالة و طرق مواجهة هذه الأخيرة والتقليل منها ،حيث إعتمد الباحثان في معالجة موضوعهما على المنهج الوصفي و الذي يتماشى ووصف طبيعة و ظاهرة البحث ومدى معرفة آليات تسيير مخاطر القروض و كيفية التقليل منها بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي أستخدم في دراسة حالة في وكالة البنك الوطني الجزائري تيبازة.

توصلت الدراسة إلى أن عملية تقديم القروض عملية معقدة فهي لا تقتصر على البنك الممول فقط بل تهدد النمو الإقتصادي الوطني حيث يتعين على البنوك إتباع سياسات إحتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية إتخاد القرار و كذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حال وقوعه بالإضافة إلى سياسات صارمة و تطبيق إجراءات فعالة فيما يخص القرض أي متعلقة بقيمة القرض ،وفيما يصرف ، و من أين يسدد .ومن خلال هذه النتائج قام الباحثان بتقديم بعض التوصيات و التي تحث على ضرورة المتابعة و المراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض إبتداءا مندراسة طلب القرض و حتى منحه ثم تسديده و أن يستند البنك في قرار منح القروض من عدمه على دراسة و تحليل للمخاطر المتعلقة بالمشروع الممول و تقييم أهلية المقترض.

6- دراسة (بلخوجة الزهرة، قويدر الويزة ،2023):

بعنوان إدارة المخاطر البنكية وفق المعايير لجنة بازل3 –دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية المدية مقال بمجلة البحوث و الدراسات العلمية العدد01، بإشكالية تمثلت في ما مدى إلتزام مديرية بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية بتطبيق معايير لجنة بازل 3 في إدارة المخاطر البنكية؟ هدفت الدراسة إلى إظهار المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية وكيفية إدارتها و طرق قياسها وفقا للمعايير الدولية بالإضافة إلى معرفة دور إدارة المخاطر في تجنب المخاطرو التقليل من آثارها للحد من الأزمات و تحقيق الإستقرار المالي للبنوك ،إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و دراسة الحالة عن طريق الإستبيان الذي ضم مجموعة من الأسئلة موجهة

لعينة ضمت45 موظفا من موظفي مديرية البنك حيث تم التوصل إلى أن هؤلاء الأخيرون يرون أن مديرية البنك تتوفر على معايير إدارة المخاطر كما يوجد إلتزام عال لدى مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل 3 حسب كل متغير من المتغيرات الشخصية و المتمثلة في الجنس،المؤهل العلمي و الخبرة المهنية بالإضافة إلى أن الإدارة السليمة و الجيدة للمخاطر البنكية كانت نتيجة لوجود إطار جيد للحوكمة و قياس المخاطر البنكية بصورة دقيقة و تطبيق الإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر ،و من بين التوصيات التي قدمتها الباحثتان ضرورة تشكيل هيئة رسمية من قبل وزارة المالية في مجال التدقيق الداخلي وإلزام المجلس الوطني للمحاسبة إعطاء الإهتمام لهذه الوظيفة مثل ما يبديه لوظيفة محافظ الحسابات بإعتباره الهيئة المكلفة بتنظيم عمل المحاسبة و التدقيق بالجزائر.

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية :

The first study:

(dominico piatti, petercincinelli ,2019),manargerial finance ,Does the threshold matter ?The impact of the monitoring activity on non-performing loans ,Evidence from the Italian banking system.

تمثل الهدف من هذه الدراسة التحقق مما إذا كانت جودة عملية الإئتمان حساسة للوصول إلى مستوى عتبة معين للقروض المتعثرة ،و الأهم من ذلك إذا كانت نسب القروض المتعثرة مرتفعة يمكن أن تجعل نشاط المراقبة غير فعال حيث قسمت الدراسة إلى خطوتين الأولى يقدم المؤلفون مؤشر أداء المراقبة لعملية الإئتمان من خلال الجمع بين التقنية غير البارامترية لتحليل مغلف البيانات مع بعض النسب المالية المعتمدة كمتغيرات المدخلات و المخرجات .أما في الخطوة الثانية قام الباحثون بتطبيق نموذج إنحدار على عينة مكونة من 298 بنكا إيطاليا،خلال الفترة 2006-2014 و تم التحقق مما إذا كانت جودة العملية الإئتمان حساسة للوصول إلى مستوى عتبة معين للقروض المتعثرة .حيث تم التوصل الى أنه عندما تظل نسبة القروض المتعثرة أقل من القيمة الحدية المقدرة داخليا،فإن زيادة جودة رصد القروض يكون لها تاثير إيجابي على نسبة القروض المتعثرة ،وإذا تجاوزت نسبة القروض المتعثرة الحد المقدر فإن العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة ونسبة الرصد تفترض قيمة إيجابية و ذات دلالة إحصائية تتطلب نسبة القروض المتعثرة المرتفعة مخصصات أكبر للقروض مما يقلل من موارد رأس المال المتاحة للأقراض، ويضعف ربحية البنوك.

The second study:

(mugabil isayev, omar farouQ ,2024) Journal of Financial Regulation and Compliance, Shadow banking and non-performing loans: international evidence.

تهدف هذه الورقة إلى توثيق تأثير الظل المصرفي على القروض المتعثرة للبنوك المدرجة في البورصة في إطار دولي ، تستخدم هذه الورقة بيانات من 27 دولة واستراتيجيات تقدير مختلفة لإختبار الفرضيات المقدمة حيث تغطي العينة الفترة ما بين 2002 و2020 .

تشير النتائج التجريبية إلى أن البنوك التي يوجد مقرها في البلدان ذات النشاط المصرفي الموازي المرتفع لديها عدد أقل من القروض المتعثرة مقارنة بالبنوك المماثلة التي يوجد مقرها في البلدان ذات النشاط الموازي المنخفض ، تظل النتائج كما هي نوعيا في عينات فرعية مختلفة بعد إستبدال المتغيرات الرئيسية الخاصة بوكلائها البديلين ،وتوضح الدراسة أيضًا أن هذه العلاقة حساسة للخصائص الخاصة بالبنك. علاوة على ذلك، تشير الورقة أيضًا إلى أن صرامة الأنظمة المصرفية تضعف العلاقة بين نظام الظل المصرفي والقروض المتعثرة.

Third study :

(Moch. Doddy Ariefianto, Irwan Trinugroho, Ahmad Erani Yustika. 2024) journal of Research in International Business and Finance, Diversification, capital buffer, ownership and credit risk management in microfinance: An investigation on Indonesian rural banks.

تستقصي هذه الدراسة مدى ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية الدقيقة الرائدة في إندونيسيا، ولا سيما البنوك الريفية. وتركز على الأخص على دور التنويع والوسادة الرأسمالية والملكية في احتمالية حدوث ومسار اثنين من مؤشرات مخاطر الائتمان – نسبة الاحتياطي للخسائر على القروض إلى القروض غير الأدائية ، ونسبة القروض غير الأدائية الصافية إلى إجمالي القروض (LLR_NPL)(.(NPL_Net)

وقد تم تطبيق تحليل الانحدار الأسي المتساوي النسبي ووظيفة البقاء كابلان ماير على مجموعة بيانات لوحة متوازنة تتكون من 852 بنكاً ريفياً خلال الفترة من يونيو 2010 إلى مارس 2019 (30672 ملاحظة فصلية للبنوك).

وتشير النتائج إلى أن مخاطر الائتمان بدأت تظهر بين 16 و 23 فصلاً. وتؤثر الملكية الحكومية والتنويع في التمويل بشكل إيجابي على إدارة مخاطر الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة المؤشرات المستخدمة لتقدير مخاطر الائتمان تؤثر بشكل كبير على دور الوسادة الرأس مالية و نوع الملكية و مسار مخاطر الإئتمان و هذا يؤكد على أهمية الممارسات التنظيمية–الإشرافية المتناغمة، خاصة بالنسبة للبنوك الريفية التي تملكها التعاونيات .تسلط هذه الدراسة الضوء على الأهمية الحاسمة لاستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان الفعالة لضمان استقرار واستدامة البنوك الريفية، مما يعزز الثقة في الأسواق المالية.

خلاصة الفصل:

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني، وان معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة لمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من إحتمالات حدوثها، وهو ما يساعد إدارة الائتمان على تجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل، فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك، وتم في هذا الفصل تحديد مفهوم لأهم واخطر مشكلة قد تواجهها البنوك التجارية وهي تعثر القروض المصرفية التي تعود لأحد الاطراف المقترض أو البنك، وتم التطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

الفصل الثاني

تمهيد:

يبرز البنك الوطني الجزائري كبنكٍ جواري بامتياز بـ 227 وكالة، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال منتشرة عبر كافة التراب الوطني، من بينها المديرية الجهوية بشار التي تشرف على 8 وكالات مختلفة. ومن خلال التّربص الذي قمت به في البنك الوطني الجزائري بالوكالة الرئيسية لبشار كان الهدف من وراءه مقارنة الجانب النّظري المتحصل عليه مع الواقع العملي به، وهو ما سنراه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة عن المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – بشار–

المبحث الثاني: تطبيق الدراســـة

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: لمحة عامة عن المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – بشار –

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

1- تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة BNA بشار.

يعود إنشاء المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار المسماة بمديرية شبكة الاستغلال إلى سنة 1991 بحيث تدير هذه المديرية الجهوية ثماني 8 وكالات هي:

- وكالة أدرار "250".
- وكالة تيميمون "251".
- وكالة بين ونيف " 410".
- وكالة تيندوف "415".
- الوكالة الرئيسية "412".
- وكالة أولف " 413".
- وكالة "414".
- وكالة بشار " 415".

حيث قمت بتطبيق الدراسة بالوكالة الرئيسية 412.

2- الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية 412 كان كالتالي:

- مصلحة القروض: 08 عاملين
- مصلحة الصندوق والحافظة: 07 عاملين
- مصلحة التجارة الخارجية: 06 عاملين

- مصلحة الشؤون القانونية: 04 عاملين

الشكل(04): الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية 412

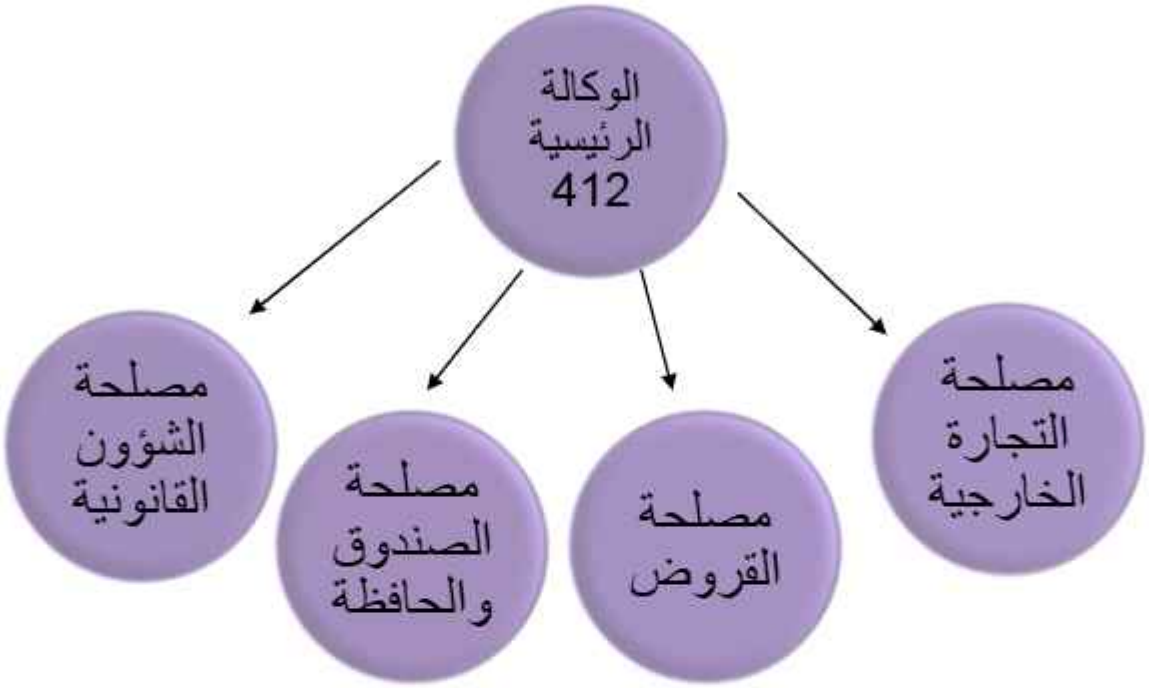

المطلب الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة

1- منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدت على كل من المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة ويتضمن أيضا الدراسات السابقة، والمنهج التحليلي الذي يدرس الدراسة الميدانية من خلال تحليل عينة مكونة من 34 فرد بالاعتماد على برنامج الرزم الاحصائية spss.

2- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالوكالة الرئيسية 412 بولاية بشار، والبالغ عددم 34 عامل وعاملة من كلا الجنسين، حيث تراوحت أعمارهم بين (20-55) سنة.

3- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تناول هذا البحث الدراسة في البنك الوطني الجزائري (الوكالة الرئيسية412 بشار).

الحدود الزمانية: اعتمدت في هذا البحث على دراسة إستبيانية و استطلاعية حول آراء الموظفين في البنك حول الموضوع وقد استغرقت مدة الدراسة من 27 ماي إلى 4جوان2024.

4- أداة جمع البيانات:

لقد اهتم الطالب بعينة جمع المعلومات بصورة شخصية لضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من مصداقية أفراد مجتمع الدراسة، حيث اعتمد على أسلوب الاتصال الشخصي في جمع المعلومات للتمكن من خلق نوع من الطمأنينة والارتياح بينهم وبين عينة الدراسة وتم توزيع الاستبيان على العاملين بالوكالة، وبهذا تمت الدراسة الأساسية.

المبحث الثاني: تطبيق الدراســـة

المطلب الأول: الأدوات الإحصائية المطبقة

قمنا بتصميم الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرث الثلاثي:

الجدول رقم (2-1): مقياس ليكرث الثلاثي

غير موافق	محايد	موافق
1	2	3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مقياس ليكرث الثلاثي.

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

الجدول رقم (2-2): درجة الموافقة على مقياس ليكرث الثلاثي

المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.66 درجة	من 1.67 إلى 2.33 درجة	من 2.34 إلى 3 درجة
معدل لكرت	غير موافق	محايد	موافق
درجة الموافقة	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة عالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على درجة الموافقة على مقياس ليكرث الثلاثي.

صدق فقرات الاستبيان:

ثبات المقياس: تم حساب ثبات المقياس ألفا كرو نباخ حيث قام الباحث بحساب معامل ألفا لكل مقياس مستخدم في الدراسة وذلك بهدف ثبات المقياس، وتتراوح قيمة معامل الفا بين 0 و1 وكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالي وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات.

الجدول رقم (2-3): يمثل معامل الفا كرونباخ.

عدد العبارات	33
معامل الفا كرونباخ	0.978

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss v25

تشير النتائج الظاهرة في الجدول الى أن قيم المعامل ألفا للمقاييس المستخدمة في الدراسة كانت أكثر من 0.6 وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل الفا، وبالتالي يمكن القول بأن المقياس المستخدم يتمتع بالثبات الداخلي.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة عبارات المحاور

- **المحور الأول:** البيانات الشخصية التي تخص العينة.

سوف نتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة من خلال البيانات الشخصية انطلاقا من متغيرات "الجنس، السن، المستوى، الحالة الوظيفية، الاجر والخبرة وسكن ".

الجدول رقم (2-4): توزيع العينة حسب الجنس

العينة	التكرار	النسبة المئوية
الذكر	10	%29.4
الأنثى	24	%70.6
المجموع	34	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

الشكل رقم (1-1): توزيع العينة حسب الجنس

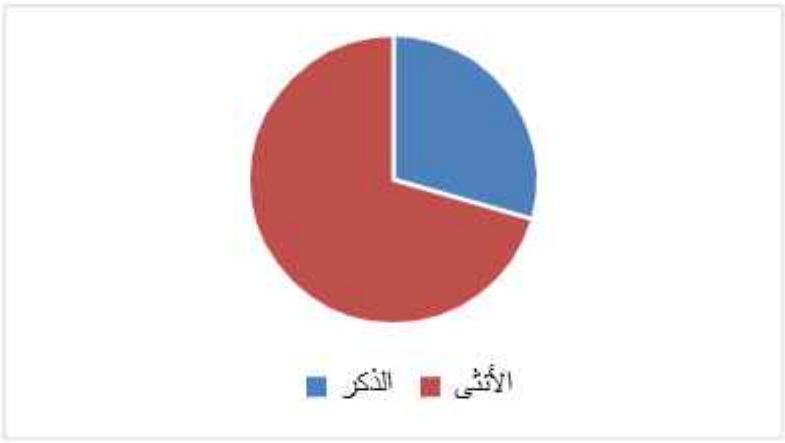

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss v25.

من خلال البيانات الرقمية للجدول أعلاه يتبين لنا ان نسبة الذكور بلغت 29.4% والاناث 70.6%

ومنه نلاحظ تفوق جنس الاناث.

- توزيع العينة حسب بالمستوى التعليمي:

الجدول رقم (2-5): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

العينة	التكرار	النسبة المئوية
تكوين المهني	01	2.9%
ثانوي	19	55.9%
الجامعة	14	41.2%
المجموع	34	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

الشكل رقم (1-2): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

يتضح لنا من خلال الجدول أن تركز على تركيبة متنوعة من حيث المستوى التعلمي، حيث تأخذ فئة ثانوي أكبر نسبة قدرت 55.9% ثم تليها فئة الجامعين بنسبة 41.2% وفي الاخير فئة تكوين المهني بنسبة 2.9%.

- توزيع العينة حسب المهنة:

الجدول رقم (2-6): توزيع العينة حسب المهنة

العينة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	00	00%
نائب مدير	08	23.5%
موظف	26	76.5%
المجموع	34	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

الشكل رقم (2-5): توزيع العينة حسب المهنة.

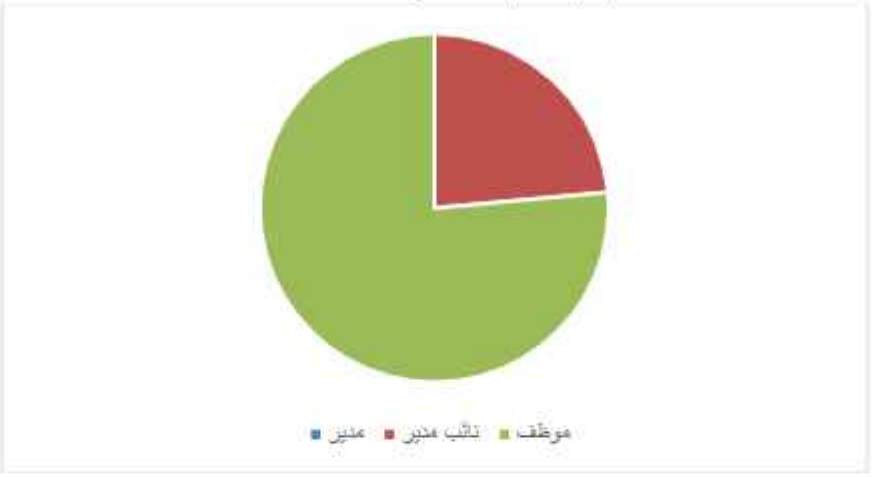

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss v25.

تتضح لنا من خلال الجدول أن هناك تنوع كبير من ناحية **المهنة**، حيث تأخذ فئة الموظفين نسبة قدرت 76.8% ثم تليها فئة نائب مدير بنسبة 23.5%

- **توزيع العينة حسب الخبرة المهنية:**

الجدول رقم (2-7): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

العينة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	02	5.9%
من 5 سنوات الى 10 سنوات	15	44.1%
أكثر من 10 سنوات	17	50%
المجموع	34	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss v25.

الشكل رقم (2-6): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss v25.

تتضح لنا من خلال الجدول أن العينة من حيث **الخبرة المهنية**، حيث تأخذ أكثر من 10 سنوات أكبر نسبة قدرت 50% ثم تليها فئة من 5 سنوات الى 10 سنوات بنسبة 44.1% ثم تليها فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 5.9 % ومنه نلاحظ ان المؤسسة تعتمد على أصحاب الخبرة.

- **المحور الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية**

في هذا الجزء سيتم التعرف على محور **إدارة المخاطر الائتمانية** وهذا من وجهة نظر العينة، في سبيل تحقيق ذلك تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للتعرف على أراء أفراد العينة نحو مجموعة العبارات المكونة لهذا المحور:

الجدول رقم (2-8): توزيع العينة

العينة	التكرار	النسبة المئوية
مخاطر متعلقة بالمقترض	16	55.2%
مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله	16	55.2%

مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض	21	72.4%
مخاطر متعلقة بالظروف العامة	02	6.9%
مخاطر ناشئة عن أخطاء البنك	13	44.8%
مخاطر ناجمة عن أنشطة الغير	13	44.8%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

تتضح لنا من خلال الجدول أن العينة أجابوا من حيث ' مخاطر متعلقة بالمقترض' بنسبة 55.2% و' مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله' بنسبة 55.2% ، و 'مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض' بنسبة 72.4% ، و ' مخاطر متعلقة بالظروف العامة' بنسبة 6.9% ، و 'مخاطر ناشئة عن أخطاء البنك' بنسبة 44.8% وفي الأخير عبارة ' مخاطر ناجمة عن أنشطة الغير' بنسبة 44.8%.

2- إدارة المخاطر الائتمانية:

الجدول رقم(2-9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
شخصية العميل و قدرته على إدارة النشاط.	00	05	29	2.85	0.35	درجة عالية
الغرض من طلب القرض.	01	19	14	2.38	0.55	درجة عالية
مصدر وطريقة السداد المتبعة.	02	19	13	2.32	0.58	درجة متوسطة
نوع القرض المطلوب و مدى توافقه مع السياسة العامة للإقراض في البنك.	04	17	13	2.26	0.66	درجة متوسطة
مبلغ القرض.	03	17	14	2.32	0.63	درجة متوسطة
الضمانات المقدمة من طرف العميل المقترض.	02	16	16	2.41	0.60	درجة عالية
قطاع النشاط الذي يعمل فيه العميل.	05	14	15	2.29	0.71	درجة متوسطة
معلومات عن التسهيلات الائتمانية للعميل في البنوك الأخرى.	05	15	14	2.26	0.70	درجة متوسطة
نوعية المنتج أو الخدمة التي يرغب العميل بتقديمها من خلال طلب القرض.	05	14	15	2.49	0.71	درجة عالية
حجم الطلب على المنتج أو الخدمة.	07	11	16	2.26	0.79	درجة متوسطة
نوعية الزبائن و عددهم وفيما إذا كانوا دائمين أو مؤقتين.	07	10	17	2.29	0.79	درجة متوسطة
المركز التنافسي للمؤسسة المقترضة و أثره على الطلب المتوقع.	09	08	17	2.23	0.85	درجة متوسطة

قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض والفائدة.	09	09	16	2.20	0.84	درجة متوسطة
المشاكل التي يواجهها العميل في نشاطه.	08	11	15	2.20	0.80	درجة متوسطة
استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق.	06	13	15	2.26	0.75	درجة متوسطة
البلد أو الموقع الجغرافي الذي يمارس العميل فيه نشاطه	08	11	15	2.20	0.80	درجة متوسطة
إدارة المخاطر الائتمانية				2.31	0.59	درجة متوسطة

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فإننا نسجل جميع مستويات الاستجابة في مختلف عبارات هذا البعد حيث قيمة للمتوسط الحسابي **2.85** وانحراف معياري **0.35** بالنسبة للعبارة (شخصية العميل وقدرته على إدارة النشاط.) بمستوى استجابة عالية، حيث 85.3%صرحوا بموافق ونسبة 14.7% محايدون ونسبة 0% غير موافقون.

وفي العبارة الثانية تأتي العبارة (الغرض من طلب القرض.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.38** وانحراف معياري **0.55** بمستوى استجابة عالية، حيث 41.2%صرحوا بموافق ونسبة 22.9% محايدون ونسبة 2.9% غير موافقون.

وفي العبارة الثالثة تأتي العبارة (مصدر وطريقة السداد المتبعة.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.32** وانحراف معياري **0.58** بمستوى استجابة عالية، حيث 38.2%صرحوا بموافق ونسبة 55.9% محايدون ونسبة 5.9% غير موافقون.

وفي العبارة الرابعة تأتي العبارة (نوع القرض المطلوب ومدى توافقه مع السياسة العامة للإقراض في البنك.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.26** وانحراف معياري **0.66** بمستوى استجابة درجة متوسطة، حيث 38.2%صرحوا بموافق ونسبة 20% محايدون ونسبة 11.8% غير موافقون.

وفي العبارة الخامسة تأتي العبارة (مبلغ القرض.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.32** وانحراف معياري **0.63** بمستوى استجابة درجة متوسطة، حيث 41.2%صرحوا بموافق ونسبة 50% محايدون ونسبة 8.8% غير موافقون.

وفي العبارة السادسة تأتي العبارة (الضمانات المقدمة من طرف العميل المقترض.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.41** وانحراف معياري **0.60** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 47.1%صرحوا بموافق ونسبة 47.1% محايدون ونسبة 5.9% غير موافقون.

وفي العبارة السابعة تأتي العبارة (قطاع النشاط الذي يعمل فيه العميل.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.29** وانحراف معياري **0.71** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 44.1%صرحوا بموافق ونسبة 41.2% محايدون ونسبة 14.7% غير موافقون.

وفي العبارة الثامنة تأتي العبارة (معلومات عن التسهيلات الائتمانية للعميل في البنوك الأخرى.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.26** وانحراف معياري **0.70** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 41.2%صرحوا بموافق ونسبة 44.1% محايدون ونسبة 14.7% غير موافقون.

وفي العبارة التاسعة تأتي العبارة (نوعية المنتج أو الخدمة التي يرغب العميل بتقديمها من خلال طلب القرض.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.49** وانحراف معياري **0.71** بمستوى استجابة عالية، حيث 44.1%صرحوا بموافق ونسبة 41.2% محايدون ونسبة 14.7% غير موافقون.

وفي العبارة العاشرة تأتي العبارة (حجم الطلب على المنتج أو الخدمة.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.26** وانحراف معياري **0.79** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 47.1%صرحوا بموافق ونسبة 32.4% محايدون ونسبة 20.6% غير موافقون.

وفي العبارة الحادي عشر تأتي العبارة (نوعية الزبائن وعددهم وفيما إذا كانوا دائمين أو مؤقتين.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.29** وانحراف معياري **0.79** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 50%صرحوا بموافق ونسبة 29.4% محايدون ونسبة 20.6% غير موافقون.

وفي العبارة الثاني عشر تأتي العبارة (المركز التنافسي للمؤسسة المقترضة وأثره على الطلب المتوقع.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.23** وانحراف معياري **0.85** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 50%صرحوا بموافق ونسبة 23.5% محايدون ونسبة 26.5% غير موافقون.

وفي العبارة الثالث عشر تأتي العبارة (قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض والفائدة.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.20** وانحراف معياري **0.84** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 47.1%صرحوا بموافق ونسبة 26.5% محايدون ونسبة 26.7% غير موافقون.

وفي العبارة الرابع عشر تأتي العبارة (المشاكل التي يواجهها العميل في نشاطه.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.20** وانحراف معياري **0.80** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 44.1%صرحوا بموافق ونسبة 32.4% محايدون ونسبة 23.5% غير موافقون.

وفي العبارة الخامس عشر تأتي العبارة (استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق.) قيمة للمتوسط الحسابي **2.26** وانحراف معياري **0.75** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 44.1%صرحوا بموافق ونسبة 38.2% محايدون ونسبة 17.6% غير موافقون.

وفي العبارة السادس عشر تأتي العبارة (البلد أو الموقع الجغرافي الذي يمارس العميل فيه نشاطه) قيمة للمتوسط الحسابي **2.20** وانحراف معياري **0.80** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 44.1%صرحوا بموافق ونسبة 32.4% محايدون ونسبة 23.5% غير موافقون.

أما **إدارة المخاطر الائتمانية** يأتي بمتوسط حسابي **2.31** وانحراف معياري **0.59** ومستوى استجابة عالية.

- **المحور الثالث: القروض المصرفية**

في هذا الجزء سيتم التعرف على محور **القروض المصرفية** وهذا من وجهة نظر العينة عن طريق أبعاده (تعثر القروض المصرفية، الإجراءات البنكية)، في سبيل تحقيق ذلك تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للتعرف على أراء أفراد العينة نحو مجموعة العبارات المكونة لهذا المحور:

1. تعثر القروض المصرفية

الجدول رقم (2-10):

العبارة	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
عدم وجود سياسات اقراضية سليمة وواضحة لدى البنك	00	14	20	2.58	0.49	درجة عالية
عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه	02	15	17	2.44	0.61	درجة عالية
عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية	03	15	16	2.38	0.65	درجة عالية
وجود خطا في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة	06	13	15	2.26	0.75	درجة متوسطة
عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث العائد والمخاطرة	08	11	15	2.20	0.80	درجة متوسطة
عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض والمشروع	06	10	18	2.35	0.77	درجة عالية
استخدام القرض لغير الغاية التي منح من اجله كاستعماله في سداد دين شخصي أو شراء أشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع	08	10	16	2.23	0.81	درجة متوسطة
عناصر تعثر القروض المصرفية				2.35	0.61	درجة عالية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فإننا نسجل جميع مستويات الاستجابة في مختلف عبارات هذا البعد حيث قيمة للمتوسط الحسابي **2.58** وانحراف معياري **0.49** بالنسبة للعبارة (عدم وجود سياسات اقراضية سليمة وواضحة لدى البنك) بمستوى استجابة عالية، حيث 58.8%صرحوا بموافق ونسبة 41.2% محايدون ونسبة 0% غير موافقون.

وفي العبارة الثانية تأتي العبارة (عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه) قيمة للمتوسط الحسابي **2.44** وانحراف معياري **0.61** بمستوى استجابة عالية، حيث 50%صرحوا بموافق ونسبة 44.1% محايدون ونسبة 5.9% غير موافقون.

وفي العبارة الثالثة تأتي العبارة (عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية) قيمة للمتوسط الحسابي **2.38** وانحراف معياري **0.65** بمستوى استجابة عالية، حيث 47.1%صرحوا بموافق ونسبة 44.1% محايدون ونسبة 8.8% غير موافقون..

وفي العبارة الرابعة تأتي العبارة (وجود خطا في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة) قيمة للمتوسط الحسابي **2.26** وانحراف معياري **0.75**بمستوى استجابة متوسطة، حيث 44.1%صرحوا بموافق ونسبة 38.2% محايدون ونسبة 17.6% غير موافقون.

وفي العبارة الخامسة تأتي العبارة (عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث العائد والمخاطرة) قيمة للمتوسط الحسابي **2.20**وانحراف معياري **0.80** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 44.1%صرحوا بموافق ونسبة 32.4% محايدون ونسبة 23.5% غير موافقون.

وفي العبارة السادسة تأتي العبارة (عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض والمشروع) قيمة للمتوسط الحسابي **2.35** وانحراف معياري **0.77** بمستوى استجابة عالية، حيث 52.9%صرحوا بموافق ونسبة 29.4% محايدون ونسبة 17.6% غير موافقون.

وفي العبارة السابعة تأتي العبارة (استخدام القرض لغير الغاية التي منح من اجله كاستعماله في سداد دين شخصي أو شراء أشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع) قيمة للمتوسط الحسابي **2.23** وانحراف معياري **0.81** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 47.1%صرحوا بموافق ونسبة 29.4% محايدون ونسبة 23.5% غير موافقون.

أما **تعثر القروض المصرفية** يأتي بمتوسط حسابي **2.35** وانحراف معياري **0.61** ومستوى استجابة عالية.

2- الإجراءات البنكية:

الجدول رقم(2-11):

العبارة	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
استدعاء العميل	02	18	14	2.35	0.59	درجة عالية
إنذار العميل	04	19	11	2.20	0.64	درجة متوسطة
إعادة جدولة الدين المتبقي	04	19	11	2.20	0.64	درجة متوسطة
التخفيض من سعر الفائدة	03	17	14	2.32	0.63	درجة متوسطة
منح العميل قرض جديد لإعادة إنعاش عمله	03	20	11	2.23	0.60	درجة متوسطة
إلغاء نسبة من الديون المتعثرة	03	18	13	2.29	0.62	درجة متوسطة
المساهمة مع العميل في إدارة مؤسسته بتقديم استشارة تقنية	04	18	12	2.23	0.65	درجة متوسطة
إدارة مؤسسة العميل بشكل كامل	04	16	14	2.29	0.67	درجة متوسطة
التنفيذ على الضمانات المقدمة من المقترض فورا لتحصيل حقوق البنك	04	17	13	2.64	0.66	درجة عالية
اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترض والكفلاء	07	13	17	2.20	0.76	درجة متوسطة
الإجراءات البنكية				2.26	0.52	درجة متوسطة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فإننا نسجل جميع مستويات الاستجابة في مختلف عبارات هذا البعد حيث قيمة للمتوسط الحسابي **2.35** وانحراف معياري **0.59** بالنسبة للعبارة (استدعاء العميل) بمستوى استجابة متوسطة، حيث 41.2%صرحوا بموافق ونسبة 52.9% محايدون ونسبة 5.9% غير موافقون.

وفي العبارة الثانية تأتي العبارة (إنذار العميل) قيمة للمتوسط الحسابي **2.20** وانحراف معياري **0.64** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 32.4%صرحوا بموافق ونسبة 55.9% محايدون ونسبة 11.8% غير موافقون.

وفي العبارة الثالثة تأتي العبارة (إعادة جدولة الدين المتبقي) قيمة للمتوسط الحسابي **2.20**وانحراف معياري **0.64** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 32.4%صرحوا بموافق ونسبة 55.9% محايدون ونسبة 11.8% غير موافقون.

وفي العبارة الرابعة تأتي العبارة (التخفيض من سعر الفائدة) قيمة للمتوسط الحسابي **2.32** وانحراف معياري **0.63** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 41.2%صرحوا بموافق ونسبة 50% محايدون ونسبة 8.8% غير موافقون.

وفي العبارة الخامسة تأتي العبارة (منح العميل قرض جديد لإعادة إنعاش عمله) قيمة للمتوسط الحسابي **2.23** وانحراف معياري **0.60** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 32.4%صرحوا بموافق ونسبة 58.8% محايدون ونسبة 8.8% غير موافقون.

وفي العبارة السادسة تأتي العبارة (إلغاء نسبة من الديون المتعثرة) قيمة للمتوسط الحسابي **2.29** وانحراف معياري **0.62** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 38.2%صرحوا بموافق ونسبة 52.9% محايدون ونسبة 8.8% غير موافقون.

وفي العبارة السابعة تأتي العبارة (المساهمة مع العميل في إدارة مؤسسته بتقديم استشارة تقنية) قيمة للمتوسط الحسابي **2.23** وانحراف معياري **0.65** بمستوى استجابة متوسطة حيث 35.3%صرحوا بموافق ونسبة 52.9% محايدون ونسبة 11.8% غير موافقون.

وفي العبارة الثامنة تأتي العبارة (إدارة مؤسسة العميل بشكل كامل) قيمة للمتوسط الحسابي **2.29** وانحراف معياري **0.67** بمستوى استجابة متوسطة، حيث 41.2%صرحوا بموافق ونسبة 47.1% محايدون ونسبة 11.8% غير موافقون.

وفي العبارة التاسعة تأتي العبارة (التنفيذ على الضمانات المقدمة من المقترض فورا لتحصيل حقوق البنك) قيمة للمتوسط الحسابي **2.64** وانحراف معياري **0.66** بمستوى استجابة عالية، حيث 38.2%صرحوا بموافق ونسبة 50% محايدون ونسبة 11.8% غير موافقون.

وفي العبارة العاشرة تأتي العبارة (اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترض والكفلاء) قيمة للمتوسط الحسابي **2.20** وانحراف معياري **0.76** بمستوى استجابة عالية، حيث 41.2%صرحوا بموافق ونسبة 38.2% محايدون ونسبة 20.6% غير موافقون.

أما **تعثر الإجراءات البنكية** يأتي بمتوسط حسابي **2.26** وانحراف معياري **0.52** ومستوى استجابة متوسطة.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

في هذا المبحث سوف نتطرق الى النتائج المستخرجة من جداول تحليل العبارات وأيضا علاقات الدراسة واثبات صحة الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة في المؤسسة

الجدول رقم (2-12): الفرضية الرئيسية

الفرضية	معامل الارتباط (P)	Sig
تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة	0.863	00.0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

يتضح في الجدول رقم (2-12): أن معامل الارتباط بين **أدارة المخاطر الائتمانية والحد من القروض المتعثرة** على أنه يوجد تأثير دو دالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.01 حيث جاءت النتيجة 0.86 يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين والمتغيرين وذلك يعود على مدى **أدارة المخاطر الائتمانية والحد من القروض المتعثرة.**

- **الفرضية الفرعية الاولى: تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في بعد عناصر تعثر القروض المصرفية في المؤسسة.**

الجدول رقم (2-13): الفرضية الفرعية الاولى

الفرضية	معامل الارتباط (P)	Sig
يؤثر أدارة المخاطر الائتمانية في بعد عناصر تعثر القروض المصرفية في المؤسسة	0.77	0.00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

يتضح في الجدول رقم (2-13): أن معامل الارتباط بين أدارة **المخاطر الائتمانية بعد عناصر تعثر القروض المصرفية** على أنه يوجد تأثير دو دالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.01 حيث جاءت النتيجة 0.77 يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين والمتغيرين وذلك يعود على مدى أدارة **المخاطر الائتمانية وبعد عناصر تعثر القروض المصرفية.**

- **الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في بعد الإجراءات البنكية في المؤسسة**

الجدول رقم (2-14): الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	معامل الارتباط (P)	Sig
الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر أدارة المخاطر الائتمانية في بعد الإجراءات البنكية في المؤسسة	0.798	0.00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

يتضح في الجدول رقم (2-14): أن معامل الارتباط بين **أدارة المخاطر الائتمانية بعد الإجراءات البنكية** على أنه يوجد تأثير دو دالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.01 حيث جاءت النتيجة 0.77 يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين والمتغيرين وذلك يعود على مدى **أدارة المخاطر الائتمانية وبعد الإجراءات البنكية.**

- **الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر أدارة المخاطر الائتمانية في المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي وخبرة المهنية) في المؤسسة.**

- **الجدول رقم (2-15): الفرضية الفرعية الثالثة**

الفرضية	معامل الارتباط (P)	Sig
يؤثر أدارة المخاطر الائتمانية في المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي وخبرة المهنية) في المؤسسة	0.33	0.46

المصدر: مخرجات spss

يتضح في الجدول رقم (2-15): أنن معامل الارتباط بين **أدارة المخاطر الائتمانية في المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي وخبرة المهنية) في المؤسسة** لا يوجد تأثير دو دالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.01 و 0.05 حيث جاءت النتيجة 0.33 منه لا يوجد تأثير بين **أدارة المخاطر الائتمانية و المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي وخبرة المهنية) في المؤسسة.**

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

بعد أن قمنا بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومتغيرات الشخصية، تم اختبار جودة نموذج العلاقات باستخدام F ثم حساب النسبة التي يفسرها كل متغيرات الحاصلة في المحور المستقل وأبعاده باستخدام R^2، وعند التأكد من معنوية تأثير هده المتغيرات على أداء العاملين باستخدام اختبار T-test.

الجدول رقم (2-16): نتائج اختبار الفرضيات

المتغيرات	أدارة المخاطر الائتمانية معامل التحديدR	اختبار F-test	معامل التحديد R^2	اختبار التأثير T-test
محور القروض المتعثرة	0.86	93.09	0.74	9.64
بعد العناصر التي تتسبب في تعثر القروض	0.77	47.45	0.59	6.88
اجراءات التي تتخدها البنك	0.79	56.04	0.63	7.48
المتغيرات الشخصية	0.33	0.92	0.11	1.27

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج .Spss v25

- **الفرضية الرئيسية: تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة في المؤسسة.**

بالنظر الى الجدول رقم (2-16): توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا عند مستوى معنوي 0.01 على وجود ارتباط بين **أدارة المخاطر الائتمانية على القروض المتعثرة** حيث كان معامل الارتباط (0.86) وهو دال إحصائيا على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ومنه **يمكن قبول صحة الفرضية.**

وكانت قيمة الاختبار F (F=93.09) دالة إحصائية عند مستوى معنوي وتدل على جودة النموذج وصحة الاعتماد على النموذج دون أخطاء، وتشير قيمة R^2 = 0.74 ان **أدارة المخاطر الائتمانية في البنك** تفسر **تحسين القروض المتعثرة** بنسبة 74% تقريبا وتبقى نسبة 26% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية عن دقة اختبار العينة ودقة وحدات القياس.

ويشير قيمة اختيار T=9.64 الى أن تأثير **ادارة المخاطر الائتمانية على القروض المتعثرة** لا يمكن أن يصل الى الصفر.

➢ **الفرضية الفرعية الاولى: تؤثر أدارة المخاطر الائتمانية في بعد عناصر تعثر القروض المصرفية في المؤسسة**

بالنظر الى الجدول رقم (2-16): توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا عند مستوى معنوي 0.01 على وجود ارتباط بين **أدارة المخاطر الائتمانية على بعد عناصر تعثر القروض المصرفية** حيث كان معامل الارتباط (0.77) وهو دال إحصائيا على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ومنه **يمكن قبول صحة الفرضية**

وكانت قيمة الاختبار F (F=47.45) دالة إحصائية عند مستوى معنوي وتدل على جودة النموذج وصحة الاعتماد على النموذج دون أخطاء، وتشير قيمة R^2 = 0.59 ان **أدارة المخاطر الائتمانية في البنك** تفسر **بعد عناصر تعثر القروض المصرفية** بنسبة 59% تقريبا وتبقى نسبة 41% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية عن دقة اختبار العينة ودقة وحدات القياس.

ويشير قيمة اختيار T=6.88 الى أن تأثير **أدارة المخاطر الائتمانية على بعد عناصر تعثر القروض المصرفية** لا يمكن أن يصل الى الصفر.

➢ **الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر أدارة المخاطر الائتمانية في بعد الإجراءات البنكية في المؤسسة**

بالنظر الى الجدول رقم (2-16): توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا عند مستوى معنوي 0.01 على وجود ارتباط بين **أدارة المخاطر الائتمانية على بعد الإجراءات البنكية** حيث كان معامل الارتباط (0.79) وهو دال إحصائيا على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ومنه **يمكن قبول صحة الفرضية**

وكانت قيمة الاختبار F (F=56.04) دالة إحصائية عند مستوى معنوي وتدل على جودة النموذج وصحة الاعتماد على النموذج دون أخطاء، وتشير قيمة R^2 = 0.63 ان **أدارة المخاطر الائتمانية في البنك** تفسر **بعد الإجراءات البنكية** بنسبة 63% تقريبا وتبقى نسبة 37% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية عن دقة اختبار العينة ودقة وحدات القياس.

ويشير قيمة اختبار T=7.48 الى أن تأثير **أدارة المخاطر الائتمانية على بعد الإجراءات البنكية** لا يمكن أن يصل الى الصفر.

➢ **الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر أدارة المخاطر الائتمانية في المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي وخبرة المهنية) في المؤسسة**

بالنظر الى الجدول رقم (2-16): لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا عند مستوى معنوي 0.01 أو 0.05 على وجود ارتباط بين **المخاطر الائتمانية والمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي وخبرة المهنية)** حيث كان معامل الارتباط 0.33 وهو غير دال إحصائيا على وجود علاقة ارتباطية طردية ومنه لا يمكن قبول صحة الفرضية.

الاستنتاج العام:

بعد التعرف على موضوع الدراسة والمتمثل في " أثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة" ، قام الطالب باجراء دراسة ميدانية بالوكالة الرئيسية بشار بهدف التحقق من صدق أو نفي فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج المتحصل عليها والتي كانت كالتالي:

- تحقق الفرضية الرئيسة التي مفادها " **تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة في المؤسسة**"

- تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تقر بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لبعد **تعثر القروض المصرفية**، وذلك من خلال التحليل الاحصائي لاختبار (ف) f(test).

- تحقق الفرضية الفرعية الثانية التي تقر بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لبعد **الإجراءات البنكية**، وذلك من خلال التحليل الاحصائي لاختبار (ف) f(test).

- نفي وعدم تحقق الفرضية الفرعية الثالثة التي تقر بأن ليس هناك علاقة دالة احصائيا تعزى **للمتغيرات الشخصية**، وذلك من خلال التحليل الاحصائي لاختبار (ت) t(test).

خلاصة الفصل:

في تناولي لموضوع " أثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة"، انطلقت من فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية، وذلك بهدف معرفة مدى تأثير المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة، حيث قمت بتطبيق استبيان (من اعداد الطالب) على عينة من العاملين بالوكالة الرئيسية بشار 412(33 فرد).

وبعد ذلك قمت باستخدام الأساليب الإحصائية لحساب درجات التأثير فتوصلت إلى أنه يوجد درجات متفاوتة من التأثير.

وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج يمكن للباحث أن يستخلص بعض التوصيات التي تفيد في استكمال الجهود التي يمثلها هذا البحث.

الخاتمـــــــة

خاتمة:

أصبح موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك في الوقت الراهن، من أكثر المواضيع اهتماما نظرا لما تسببه المخاطر الائتمانية من أضرار مالية للبنوك والتي تنعكس على أرباحها سلبا . ومن أعقد المخاطر الائتمانية وأكثرها حساسية، ظاهرة القروض المتعثرة التي اكتسحت الساحة الائتمانية ولم تعد قضية بنك أو دولة بل معضلة بنوك وأزمات دول. ومن هنا جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية بجملة من القواعد التي من شأنها تنظيم وتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك من خلال وضعها لتوصيات تعتبر معايير دولية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، وقد سلكت البنوك الجزائرية نفس المسلك من خلال تبنيها لقواعد الحذر في تسييرها والتي أقرها البنك المركزي عقب قانون النقد والقرض.

ومع تنامي ظاهرة القروض المتعثرة، وما نتج عنها من مشاكل سواء على مستوى البنك أو الاقتصاد ككل، ما استلزم على البنوك ضرورة إدارة مخاطرها الائتمانية، من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة ليس على مستوى بنوكنا الجزائرية فحسب، وإنما على مستوى بنوك العالم. فقد باتت ظاهرة القروض المتعثرة تؤرق البنوك بل وحتى الدول، فقد ساهمت في زعزعة استقرار البنوك والاقتصاد العالمي.

كما تعمل البنوك على معالجة هذه الظاهرة بإتباع الكثير من الأساليب والأدوات تتماثل من بنك لآخر ومن عميل للعميل، غير أنها تشترك جميعها في كونها إما إجراءات وقائية أو علاجية ذات هدف واحد هو التقليل من ظاهرة القروض المتعثرة.

ولإبراز دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة، قمت بإجراء دراسة على بنك جزائري ليتم في الأخير الوصول إلى مجموعة من النتائج وتقديم بعض الاقتراحات والتوجيهات التي يمكن للبنوك أن تستفيد منها.

نتائج الدراسة:

- تحقق الفرضية الرئيسة التي مفادها "تؤثر ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة في المؤسسة".
- تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تقر بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لبعد تعثر القروض المصرفية، وذلك من خلال التحليل الاحصائي لاختبار (ف) f(test).

- تحقق الفرضية الفرعية الثانية التي تقر بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لبعد الإجراءات البنكية، وذلك من خلال التحليل الاحصائي لاختبار (ف) (f(test.
- نفي وعدم تحقق الفرضية الفرعية الثالثة التي تقر بأن ليس هناك علاقة دالة احصائيا تعزى للمتغيرات الشخصية، وذلك من خلال التحليل الاحصائي لاختبار (ت) (test).

الاقتراحات والتوصيات:

استنادا إلى نتائج الدراسة وأخذها بعين الاعتبار يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

- السعي على وضع سياسة ائتمانية واضحة وشاملة للتقليل من مخاطر الائتمان، وذلك بدراسة جيدة والتشخيص الدقيق لطالب القرض قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.
- على البنك تبني استراتيجيات للتعامل مع القروض المتعثرة والحرص على اختيار العمال من خلال وضع نظام معلومات عن العملاء.
- ضرورة تدريب وتكوين العنصر البشري في البنوك الخاصة موظفي التسهيلات الائتمانية للتعرف على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في البنك وكيفية استخدام تقنياتها.
- أفضل الطرق لمعالجة القروض المتعثرة هي الوقاية منها، ويتحقق ذلك بوضع خطة معقولة لتحصيل القرض من الزبون تستند إلى قواعد ثابتة وموضوعية مع اتخاذ ق ار ارت رشيدة لا تحول القرض المضمون إلى قرض متعثر.
- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكفل بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض، ورصد الإنذارات المبكرة لحالات التعثر.

آفاق الدراسة:

- إعطاء تعليمات في دور إدارة المعلومات في معالجة القروض المتعثرة.
- إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.
- تحسين الأساليب المتخذة من قبل البنوك لتجنب القروض المتعثرة.

قائمـــة المصادر

والمـراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع الأردن،2004.

2- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر، الأردن، .2012.

3- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأ المعارف الإسكندرية،2005.

4- سمية لطفي، **انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك والنشاط الاقتصادي**، تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 18اكتوبر2017.

5- صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث الجزائر،2010.

6- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك- الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

7- عثمان محمد داود، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكرللنشر، عمان،2013.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة**-دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة2010.

2- بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية– دراسة عينية من البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، تخصص البنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017.

3- بنونة أسماء، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي بعنوان "إدارة المخاطر الائتمانية و تأثيرها في الحد من القروض المتعثرة"، جامعة قاصدي مرباح- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016.

4- بن فرحات كريمة، دور ادارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2020.

5- جهاد حفيان، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة2012.

6- شهرازد نجعوم، **إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية- دراسة حالة BADRأم البواقي**، مذكرة ماجستير، مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013.

7- عيساوي حياة وزعبال شهيرة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2023.

8- منال بوعبد الله، سهيلة بريشي، **القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، عين الدفلى،2017.

9- مسعودي أمال، اثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة إستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر،2018.

10- نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة،2009.

11- هبال عادل، **إشكالية القروض المتعثرة لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر،2012.

ج- الملتقيات والمجلات:

1- أسماء, طهراوي، ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل، مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية المجلد19العدد1.

2- بورديمة سعيدة،مريم عديلة، دور القروض المتعثرة في تحديد القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية العدد01،2022.

3- بلخوجة الزهراء، إدارة المخاطر البنكية وفق المعايير لجنة بازل3، مقال بمجلة البحوث و الدراسات العلمية العدد01، 2023.

4- صالح مفتاح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها، الحد منها**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، يومي 16-18أفريل، الأردن،2007.

5- عيساوي نصر الدين، آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها، مقال بمجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية العدد 01، 2022.

6- محمد شحادة، أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ، مجلة العلوم المحاسبية و الإدارية العدد 09،2018.

7- مزوغ عادل، إدارة المخاطر الإئتمانية كآلية للحد من التعثر البنكي، مقال بمجلة الإقتصاد الجديد العدد 03،2021.

8- منتصر أحمد حجازي، أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الاسلامية في قطاع غزة، مقال بمجلة النمو الإقتصادي و المقاولاتية العدد 04، 2021.

ثانيا: المراجع بالأجنبية

1. (dominico piatti, petercincinelli ,2019),manargerial finance ,Does the threshold matter ?The impact of the monitoring activity on non-performing loans ,Evidence from the Italian banking system.
2. (mugabil isayev, omar farouQ ,2024) Journal of Financial Regulation and Compliance, Shadow banking and non-performing loans: international evidence.
3. (Moch. Doddy Ariefianto, Irwan Trinugroho, Ahmad Erani Yustika. 2024) journal of Research in International Business and Finance, Diversification, capital buffer, ownership and credit risk management in microfinance: An investigation on Indonesian rural banks.

الملاحق

الملحق رقم 01: إستمارة الإستبيان.

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان خاص بالموظفين

السادة المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد

أقوم بدراسة تحت عنوان " **دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة** "، استكمالا للحصول على درجة الماستر في تخصص مالية وبنوك.

فأرجو منكم منحي جزءا من وقتكم الثمين للإجابة عن هذا الاستبيان بوضع العلامة (×) في المكان الذي يعبر عن إجابتكم، علما بأن إجابتكم هي محط سرية تامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

إعداد الطالب: لويز أيوب شويرفات

تحت إشراف: د عبد القادر

المحور الأول: البيانات الشخصية:

الصنف: ذكر ☐ أنثى ☐

المسمى الوظيفي: مدير ☐ نائب مدير ☐ موظف ☐

المستوى التعليمي: تكوين مهني ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى ☐

الخبرة: أقل من 05 سنوات ☐ من05سنوات إلى10سنوات ☐ أكثرمن10سنوات ☐

☜ المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان

1- ماهية صور المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك؟:

مخاطر متعلقة بالمقترض ☐ مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله ☐

مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض ☐

مخاطر متعلقة بالظروف العامة (الظروف السياسية، الظروف الاقتصادية، الظروف الاجتماعية وغيرها..) ☐

مخاطر ناشئة عن أخطاء البنك ☐ مخاطر ناجمة عن أنشطة الغير ☐

2- يعتمد البنك على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني (قرار منح القرض)

العناصر	موافق	محايد	غ موافق
شخصية العميل و قدرته على إدارة النشاط.			
الغرض من طلب القرض.			
مصدر وطريقة السداد المتبعة.			
نوع القرض المطلوب و مدى توافقه مع السياسة العامة للإقراض في البنك.			
مبلغ القرض.			
الضمانات المقدمة من طرف العميل المقترض.			
قطاع النشاط الذي يعمل فيه العميل.			
معلومات عن التسهيلات الائتمانية للعميل في البنوك الأخرى.			
نوعية المنتج أو الخدمة التي يرغب العميل بتقديمها من خلال طلب القرض.			
حجم الطلب على المنتج أو الخدمة.			

نوعية الزبائن و عددهم وفيما إذا كانوا دائمين أو مؤقتين.			
المركز التنافسي للمؤسسة المقترضة و أثره على الطلب المتوقع.			
قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض والفائدة.			
المشاكل التي يواجهها العميل في نشاطه.			
استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق.			
البلد أو الموقع الجغرافي الذي يمارس العميل فيه نشاطه			

☜المحور الثالث: اسئلة تتعلق بتعثر القروض المصرفية وإدارتها:

1 – يمكن للعناصر التالية ان تتسبب في تعثر القروض المصرفية

العناصر	موافق	محايد	غ موافق
عدم وجود سياسات اقراضية سليمة و واضحة لدى البنك			
عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه			
عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية			
وجود خطا في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة			
عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث العائد والمخاطرة			
عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض و المشروع			
استخدام القرض لغير الغاية التي منح من اجله كاستعماله في سداد دين شخصي أو شراء أشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع			

2- عند حصول أي نعثر للقروض الممنوحة تتخذ ادارة البنك الاجراءات التالية:

العناصر	موافق	محايد	غ موافق
استدعاء العميل			
إنذار العميل			
إعادة جدولة الدين المتبقي			
التخفيض من سعر الفائدة			
منح العميل قرض جديد لإعادة إنعاش عمله			

إلغاء نسبة من الديون المتعثرة			
المساهمة مع العميل في إدارة مؤسسته بتقديم استشارة تقنية			
إدارة مؤسسة العميل بشكل كامل			
التنفيذ على الضمانات المقدمة من المقترض فورا لتحصيل حقوق البنك			
اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترض والكفلاء			

شكرا لحسن تعاونكم.

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج SPSS.

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	34	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	34	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,978	33

Statistiques

		الجنس	الوظيفة	المستوى	الخبرة
N	Valide	34	34	34	34
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne			2,7647	2,3824	2,4412
Ecart type			,43056	,55129	,61255

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	10	29,4	29,4	29,4
	أنثى	24	70,6	70,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دكتور	8	23,5	23,5	23,5
	موظف	26	76,5	76,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

المستوي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تكوين	1	2,9	2,9	2,9
	ثانوي	19	55,9	55,9	58,8
	جامعة	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	2	5,9	5,9	5,9
	من 5 الى 10 سنوات	15	44,1	44,1	50,0
	أكثر من 10 سنوات	17	50,0	50,0	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Récapitulatif de l'observation

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
Sq1[a]	29	85,3%	5	14,7%	34	100,0%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

$q1 fréquences

		Réponses		Pourcentage d'observations
		N	Pourcentage	
Sq1[a]	a1	16	19,8%	55,2%
	a2	16	19,8%	55,2%
	a3	21	25,9%	72,4%
	a4	2	2,5%	6,9%
	a5	13	16,0%	44,8%
	a6	13	16,0%	44,8%
Total		81	100,0%	279,3%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

Statistiques

	ادارة المخاطر الائتمانية	b1	b2	b3	b4	b5

N	Valide	34	34	34	34	34	34
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,3180	2,8529	2,3824	2,3235	2,2647	2,3235
Ecart type		,59120	,35949	,55129	,58881	,66555	,63821

Statistiques

		b6	b7	b8	b9	b10	b11	b12
N	Valide	34	34	34	34	34	34	34
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,4118	2,2941	2,2647	2,2941	2,2647	2,2941	2,2353
Ecart type		,60891	,71898	,70962	,71898	,79043	,79884	,85489

Statistiques

		b13	b14	b15	b16
N	Valide	34	34	34	34
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		2,2059	2,2059	2,2647	2,2059
Ecart type		,84493	,80827	,75111	,80827

ادارة المخاطر الائتمانية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,38	1	2,9	2,9	2,9
	1,50	2	5,9	5,9	8,8
	1,63	4	11,8	11,8	20,6
	1,75	3	8,8	8,8	29,4
	1,81	2	5,9	5,9	35,3
	2,00	2	5,9	5,9	41,2
	2,06	2	5,9	5,9	47,1
	2,19	1	2,9	2,9	50,0
	2,56	1	2,9	2,9	52,9
	2,63	2	5,9	5,9	58,8
	2,69	2	5,9	5,9	64,7
	2,88	3	8,8	8,8	73,5
	2,94	1	2,9	2,9	76,5
	3,00	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Statistiques

	c1	c2	c3	c4	c5	c6	c7

N	Valide	34	34	34	34	34	34	34
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,5882	2,4412	2,3824	2,2647	2,2059	2,3529	2,2353
Ecart type		,49955	,61255	,65202	,75111	,80827	,77391	,81868

Statistiques

		العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض
N	Valide	34
	Manquant	0
Moyenne		2,3529
Ecart type		,61444

العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,29	3	8,8	8,8	8,8
	1,57	3	8,8	8,8	17,6
	1,71	2	5,9	5,9	23,5
	1,86	2	5,9	5,9	29,4
	2,00	3	8,8	8,8	38,2
	2,14	2	5,9	5,9	44,1
	2,43	3	8,8	8,8	52,9
	2,57	1	2,9	2,9	55,9
	2,71	2	5,9	5,9	61,8
	2,86	2	5,9	5,9	67,6
	3,00	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Statistiques

		d1	d2	d3	d4	d5	d6	d7
N	Valide	34	34	34	34	34	34	34
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,3529	2,2059	2,2059	2,3235	2,2353	2,2941	2,2353
Ecart type		,59708	,64099	,64099	,63821	,60597	,62906	,65407

		d8	d9	d10	اجراءات التي تتخذها البنك

اجراءات التي تتخذها البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,30	2	5,9	5,9	5,9

	1,60	2	5,9	5,9	11,8
	1,70	2	5,9	5,9	17,6
	1,80	2	5,9	5,9	23,5
	1,90	3	8,8	8,8	32,4
	2,00	3	8,8	8,8	41,2
	2,10	3	8,8	8,8	50,0
	2,20	2	5,9	5,9	55,9
	2,40	1	2,9	2,9	58,8
	2,50	3	8,8	8,8	67,6
	2,70	2	5,9	5,9	73,5
	2,80	2	5,9	5,9	79,4
	2,90	2	5,9	5,9	85,3
	3,00	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Corrélations

		ادارة المخاطر الائتمانية	القروض المتعثرة	العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض
ادارة المخاطر الائتمانية	Corrélation de Pearson	1	,863**	,773**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	34	34	34
القروض المتعثرة	Corrélation de Pearson	,863**	1	,923**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	34	34	34
العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض	Corrélation de Pearson	,773**	,923**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	34	34	34
اجراءات التي تتخذها البنك	Corrélation de Pearson	,798**	,893**	,651**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	34	34	34

Corrélations

		اجراءات التي تتخذها البنك
ادارة المخاطر الائتمانية	Corrélation de Pearson	,798**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	34
القروض المتعثرة	Corrélation de Pearson	,893**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	34
العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض	Corrélation de Pearson	,651**
	Sig. (bilatérale)	,000

	N	34
اجراءات التي تعتمدها البنك	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	34

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الخبرة, الوظيفة, الجنس, المستوى[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : ادارة المخاطر الائتمانية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,337[a]	,113	-,009	,59385

a. Prédicteurs : (Constante), الخبرة, الوظيفة, الجنس, المستوى

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,307	4	,327	,927	,462[b]
	de Student	10,227	29	,353		
	Total	11,534	33			

a. Variable dépendante : ادارة المخاطر الائتمانية

b. Prédicteurs : (Constante), الخبرة, الوظيفة, الجنس, المستوى

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,244	,977		1,273	,213
	الجنس	-,054	,231	-,042	-,234	,816
	الوظيفة	,450	,242	,327	1,858	,073
	المستوى	-,020	,203	-,018	-,097	,924
	الخبرة	-,012	,178	-,013	-,069	,946

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	القروض المتعثره[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,863[a]	,744	,736	,30365

a. Prédicteurs : (Constante), القروض المتعثره

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,584	1	8,584	93,092	,000[b]
	de Student	2,951	32	,092		
	Total	11,534	33			

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

b. Prédicteurs : (Constante), القروض المتعثره

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,050	,241		,208	,837
	القروض المتعثره	,983	,102	,863	9,648	,000

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العناصر التي تتسبب في تعثر القروض[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,773[a]	,597	,585	,38101

a. Prédicteurs : (Constante), العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,889	1	6,889	47,455	,000[b]
	de Student	4,645	32	,145		
	Total	11,534	33			

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

b. Prédicteurs : (Constante), العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	
		B	Erreur standard	Bêta	t
1	(Constante)	,568	,262		2,167
	العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض	,744	,108	,773	6,889

Coefficients[a]

Modèle		Sig.
1	(Constante)	,038
	العناصر التي تتسبب في في تعثر القروض	,000

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	اجراءات التي تتخذها البنك[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,798[a]	,637	,625	,36194

a. Prédicteurs : (Constante), اجراءات التي تتخذها البنك

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,342	1	7,342	56,045	,000[b]
	de Student	4,192	32	,131		
	Total	11,534	33			

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية

b. Prédicteurs : (Constante), اجراءات التي تتخذها البنك

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,293	,278		1,056	,299
	اجراءات التي تتخذها البنك	,895	,120	,798	7,486	,000

a. Variable dépendante : اداره المخاطر الائتمانية